22 يناير
2022

مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

7 سنوات من الإنجازات

محافظة مطروح

7 سنوات من الإنجازات

محافظة مطروح

عن المركز

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصـــري

شهد مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري - منذ نشأته عام 1985- عدة تحوُّلات؛ ليُواكب التغيرات التي مرَّ بها المجتمع المصري. فقد اختص في مرحلته الأولى (1985-1999) بتطوير البنية المعلوماتية في مصر. ثم كان إنشاء وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عام (1999) نقطة تحوُّل رئيسة في مسيرته؛ ليُؤدي دوره كمُؤسسة فكر (Think Tank) تدعم جهود مُتخذ القرار في شتى مجالات التنمية.

ومنذ ذلك الحين، يتبنَّى المركز رؤية مفادها أن يكون المركز الأكثر تميزًا في مجال دعم اتخاذ القرار في قضايا التنمية الشاملة، وإقامة حوار مجتمعي بنَّاء، وتعزيز قنوات التواصل مع المواطن المصري الذي يُعَدُّ غاية التنمية وهدفها الأسمى؛ الأمر الذي يؤهله للاضطلاع بدور أكبر في صنع السياسة العامة، وتعزيز كفاءة جهود التنمية وفعاليتها، وترسيخ مجتمع المعرفة.

وفي سبيل تحقيق ذلك، يحمل مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار على عاتقه مهمة أن يكون داعمًا لكل متخذي القرار. وحتى يتسنى له ذلك، فإنه يسعى باستمرار لأن يكون أحد أفضل مؤسسات الفكر (Think Tank) على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. وقد واكب ذلك اعترافٌ إقليميٌّ ودوليٌّ بدوره الجوهري كمؤسسة فكر، وهو ما ظهر جليًّا في نتائج «برنامج مراكز الفكر والمجتمعات المدنية (Think Tanks and Civil Societies Program, TTCSP) بجامعة "بنسلفانيا الأمريكية" التي تم الإعلان عنها في فبراير 2021؛ حيث تم اختيار مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ليكون:

- ضمن أفضل 20 مركز فكر على مستوى العالم استجابةً لجائحة "كوفيد-19" لعام 2020 (لا يوجد ترتيب مُحدد للقائمة).
- في المرتبة 21 من بين 64 مركز فكر على مستوى العالم كصاحب أفضل فكرة أو نموذج جديد قام بتطويره خلال عام 2020، أخذًا بعين الاعتبار أنه لا يوجد أي مركز فكر مصري آخر تم تصنيفه وفقًا لهذا المعيار.
- في المرتبة 14 من إجمالي 101 مركز فكر على مستوى إفريقيا والشرق الأوسط لعام 2020.

جاء هذا التقرير؛ ليرصد إنجازات وجهود الدولة المصرية خلال السنوات السبع الماضية، حيث نفذت الدولة ولا تزال العديد من المشروعات القومية التي تجاوزت تكلفتها الـ 6 تريليونات جنيه. ويأتي ذلك في اطار مساعي القيادة السياسية لإعادة رسم خريطة مصر التنموية، وتوزيع البشر والإمكانات الاقتصادية على كافة ربوع الوطن، بما يستجيب لمشكلات الحاضر وتحديات المستقبل.

معًا سنمضي قدمًا في المسيرة نحو بناء الدولة الديمقراطية المدنية القائمة على العدل، تعالوا بنا سويًّا نبني الوطن، أمامنا فرصة لبناء الوطن وسنبنيه بعون الله.

الرئيس عبد الفتاح السيسي
جلسة مجلس النواب | 13 فبراير 2016

نتعهد بأن تستمر الحكومة في بذل المزيد من الجهد والعطاء؛ كي تواصل مع رئيس الجمهورية مسيرة التنمية، والعمل نحو غدٍ أفضل ينعم فيه شعب مصر العظيم بحياة كريمة، ومستقبل مشرق يسوده الخير والرخاء.

رئيس الوزراء مصطفى مدبولي
تهنئته لرئيس الجمهورية | عيد العمال 2020

7 سنوات من الإنجازات

"فلو تُعُهِّدت مصر وتوفرت فيها أدوات العمران لكانت سلطان المدن ورئيسة بلاد الدنيا".

(رفاعة الطهطاوي، رائد التنوير في العصر الحديث، والقول من مؤلفه "تخليص الإبريز في تلخيص باريز"، الصادر عام 1834)

يقينًا، لو تُعُهِّدت مصر وتوفرت فيها أدوات العمران لكانت سلطان المدن ورئيسة بلاد الدنيا. هذا ما أوصانا به المفكر المصري/ رفاعة رافع الطهطاوي، الذي يُعد أحد قادة النهضة العلمية ورائد التنوير في مصر والعالم العربي خلال القرن التاسع عشر، في مؤلفه الأشهر "تخليص الإبريز في تلخيص باريز"، الصادر عام 1834. والمغزى هنا أنه **عندما يقوم على شؤون مصر من يُحسن استغلال مواردها وتوظيفها، تصبح نبراسًا مُتوقدًا، وقائدًا زاخرًا بين بلدان العالم**.

وبعد عقود زمنية طويلة مرت خلالها مصر بالكثير من الانتصارات، وصمدت للعديد من التحديات، صنع شعب مصر العظيم التاريخَ مرتين خلال أعوام قليلة؛ تارة عندما ثار ضد الفساد وطالب بحقه في الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية في 25 يناير 2011، وتارة أخرى عندما تمسك بهويته وتحصن بوطنيته، فثارَ ضد الإقصاء، والرجعية، والفكر الظلامي في 30 يونيو 2013.

وبعد فترة حُكم انتقالية امتدت قرابة العام، تولى خلالها السيد المستشار/ عدلي منصور الحكم، رئيسًا مؤقتًا لجمهورية مصر العربية، حملت كلمات خطابه الأخير - بمناسبة اختتام الفترة الرئاسية الانتقالية يوم الأربعاء الموافق 4 يونيو 2014 - الأمل في الغد، في قوله "إنني لعلى ثقة بأن **المستقبل يحمل لهذا الوطن غدًا مشرقًا**، وإن كانت أرضه مخضبةً بدماء الأبرياء، وسماؤه تشوبها بعض الغيوم، لكن أرض بلادي ستعود سمراء بلون النيل، خضراء بلون أغصان الزيتون، سماؤها صافيةً، تبعث برياح النجاح والأمل، دومًا كما كانت.

وفي 8 يونيو 2014، مع تولّي السيد الرئيس/ عبد الفتاح السيسي رئاسة جمهورية مصر العربية، طالب مُخاطبًا جموع المصريين أن يُعينوه بقوة **لبناء وطننا الذي نحلم به**، ونستظل فيه بظلال الحق والعدل والعيش الكريم، ونتنسم فيه رياح الحرية والالتزام، ونلمس فيه المساواة وتكافؤ الفرص وجودًا حقيقيًّا ودستور حياة؛ لأن سفينة الوطن واحدة، فإن نجت نجونا جميعًا. فلا يُمكن للأمر أن يستقيم من طرف واحد؛ كونه عقدًا اجتماعيًّا بين الدولة ممثلة في رئيسها ومؤسساتها وبين الشعب لتأسيس **جمهوريتنا الوطنية المدنية الحديثة**.

ومنذ ذلك الحين، بدأت دروب الوطن تحيا مرحلة جديدة؛ لبناء الدولة الوطنية المدنية الحديثة التي نصبو إليها جميعًا، مع إدراك واعٍ من قِبل الشعب المصري بأننا جميعًا نلتزم بخارطة طريق لبناء المستقبل، التي يُظللها الإرادة والتصميم على العمل، والتعاون المنفتح مع الجميع؛ لتخطّي كل العقبات والصعوبات؛ حتى ننعم جميعًا بثمار التنمية.

لقد مرت 7 سنوات زمنية، **تحققت خلالها إنجازات تنموية تفوق عُمر الزمن**، تضافرت خلالها الجهود؛ لتحقيق نهضة مُستحقة لشعب أبيّ. ورغم عِظم ما شهدته ربوع مصر من جهد تنموي حقيقي في جميع ربوعها، فإن الدولة المصرية حكومة وشعبًا لا تزال لديها الكثير من الطموح لإنجاز أكبر يتخطى عنان السماء. بيد أن ذلك يتطلب التوقف لبرهة؛ لنتأمل ما حققناه سويًّا من إضاءات تنموية رئيسة خلال هذه الفترة؛ لتكون عونًا لنا على استكمال مسيرة البناء والنهضة عبر سنوات مديدة قادمة.

وفي ضوء توجيهات السيد الدكتور/ مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء بهذا الشأن، قام مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بتنفيذ جهدٍ بحثيٍّ لتوثيق أهم إنجازات الدولة المصرية خلال السنوات السبع الماضية، في جميع مناحي التنمية وعلى مستوى محافظات الجمهورية كافةً، وذلك بالتعاون مع مختلف الجهات والهيئات الحكومية. وقد خلُص **إلى إصدار باقة من الكتب** على النحو الآتي:

- 23 كتابًا يستعرض أبرز جهود الدولة على مستوى 5 محاور تنموية، بواقع 23 قطاعًا تنمويًّا، وهي: التنمية البشرية، والتنمية الاقتصادية، والتنمية المجتمعية، والتنمية المكانية، والمرافق والشبكات. كما تم إصدار تقرير لكل قطاع تنموي يستعرض الجهود الرئيسة على مستوى المحافظات.
- 27 كتابًا يتناول الجهود والإنجازات الرئيسة التي تحققت خلال السنوات السبع الماضية على مستوى جميع المحافظات، تغطي الـ 23 قطاع تنموي المُحددة سلفًا.
- كتابان يُقدِّمان صورة إجمالية تلخيصية لأهم ما حققته الدولة على مستوى كلّ من القطاعات التنموية والمُحافظات، بالتركيز على مؤشرات الأداء الرئيسة.

وفي هذا المقام، كان لزامًا علينا أن نُؤكد أن **الدولة المصرية القوية المُثابرة تصنع حاضرها ومستقبلها وفق نهج تنموي شامل**، يُظلله الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذي ينطوي على أكثر من 13 حقًا للإنسانية (بما في ذلك الحق في الحياة دون تمييز، وحقوق الطفل، والحق في الغذاء، وحقوق الأشخاص ذوي الهمم دون تمييز، وحماية الحياة الخاصة). تلك الحقوق التي تستند إليها الأهداف الإنمائية الأممية "أهداف التنمية المستدامة 2030" التي تُمثّل دعوة عالمية للعمل من أجل القضاء على الفقر، وحماية كوكب الأرض، وضمان تمتُّع جميع الأفراد بالسلام والازدهار، تمت ترجمتها جميعًا في 17 هدفًا أمميًّا تلتزم مصر بها جميعًا.

اتصالًا، قامت الدولة المصرية بترجمة هذه الحقوق في دستورها الوطني الصادر عام 2014، ورؤيتها المستقبلية 2030، والتي تعكس الخطة الاستراتيجية طويلة المدى؛ لتحقيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة في كل المجالات. وفي سبيل تنفيذ تلك الرؤية، أطلقت الحكومة المصرية برنامج عملها، الذي يحمل عنوان "مصر تنطلق"؛ ليكون إطارًا تنفيذيًّا لجهود مصر التنموية. **ختامًا، تظل الدعوة ممتدة، والعمل يحدوه الأمل ليوم أفضل، وغد أكثر ازدهارًا لوطننا الحبيب.**

قائمة المحتويات

مطروح في أرقام 3

القسم الأول: التنمية البشرية 7

- الرعاية الصحية 11
- التعليم الأساسي والفني 15
- التعليم العالي والبحث العلمي 19
- الثقافة والفنون 21
- تمكين المرأة 25

القسم الثاني: التنمية الاقتصادية 27

- الاستثمار 31
- التنمية الصناعية والتجارة 33
- الزراعة واستصلاح الأراضي 35
- البترول والثروة المعدنية 39
- السياحة والآثار 41

القسم الثالث: التنمية المجتمعية 45

- رعاية الشباب والرياضة 49
- التضامن الاجتماعي 51

- التموين والتجارة الداخلية 53
- العدالة والأمن 55
- التسامح والتعايش 57

59 القسم الرابع: التنمية المكانية

- الإسكان والمجتمعات العمرانية 63
- تطوير العشوائيات 67
- الموارد المائية والري 69
- البيئة 71

73 القسم الخامس: الشبكات والمرافق

- الطرق والنقل 77
- الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات 81
- الكهرباء والطاقة 83
- مياه الشرب والصرف الصحي 87

يتقدم مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لرئاسة مجلس الوزراء بالشكر العميق للجهات الحكومية على جهودها الحثيثة وتعاونها المثمر؛ الأمر الذي أثرى هذا التقرير، وتجدر الإشارة إلى أن التقرير يستعرض أبرز الجهود التنموية المحققة، ولا يمثل حصرًا شاملًا لها.

مطروح في أرقام

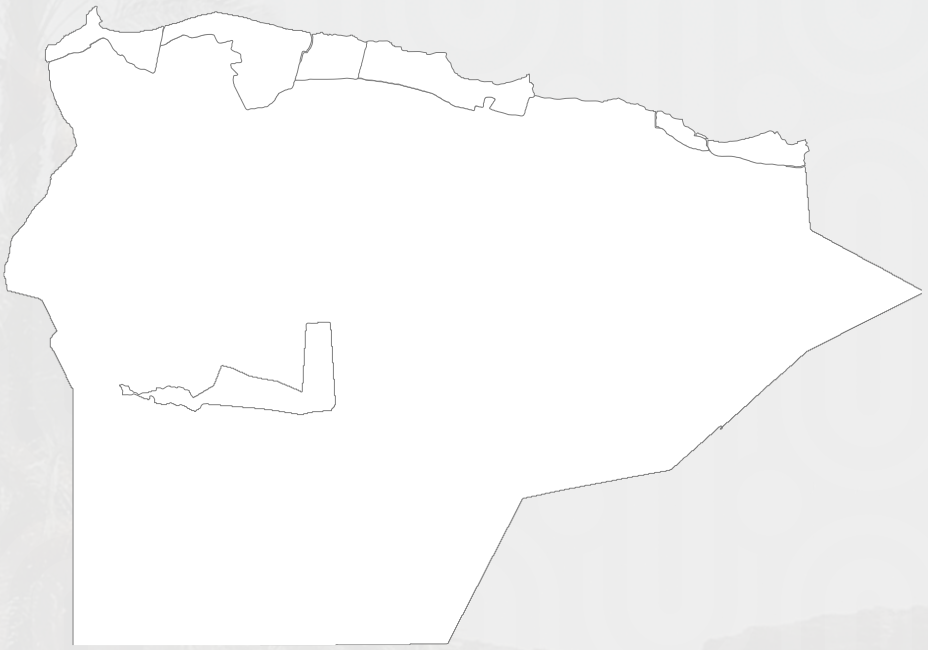

تبلغ المساحة الكلية للمحافظة 166.6 ألف كيلومتر مربع، وتنقسم المحافظة إلى 8 مراكز، و8 مُدن، وتضم 56 وحدة محلية قروية، ويبلغ إجمالي عدد سكان المحافظة نحو 503.3 آلاف نسمة، كما يبلغ معدَّل الزيادة الطبيعية للمحافظة 43.7 لكل ألف نسمة.

تتميز محافظة مطروح بموقع فريد متميز جعل منها واحدة من أجمل بقاع الأرض، فهي تقع في الركن الشمالي الغربي لجمهورية مصر العربية، تحتل محافظة مطروح مساحة شاسعة تقريبًا خمس مساحة جمهورية مصر العربية تمتد لنحو 450 كيلومترًا على شاطئ البحر الأبيض المتوسط بعمق 400 كيلومتر جنوب واحة سيوة، وتمثل 16.6% من إجمالي مساحة الجمهورية.

تمتاز المحافظة بالعديد من المقومات السياحية، منها السياحة العلاجية، حيث تعتبر واحة سيوة منتجعًا طبيعيًّا للاستشفاء؛ لما تتميز به من مناخ جاف طوال العام وطبيعة رمالها التي لها من الخواص ما يجعلها قادرة على علاج الكثير من الأمراض.

المساحة الكلية

166.6

ألف كيلومتر مربع

المساحة المأهولة

من إجمالي مساحة المحافظة عام 2020/2019

التوزيع النسبي للسكان

سكان الحضر عام 2020

503.3

آلاف نسمة عام 2020

التوزيع النسبي للسكان عام 2020

%47.8

نسبة الإناث

معدّل الزيادة الطبيعية عام 2020

43.7

لكل ألف نسمة

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام مارس 2021.

مؤشرات القوى العاملة بالمحافظة عام 2020

عدد المشتغلين (15 سنة فأكثر)

عدد المتعطلين (15 - 64 سنة)

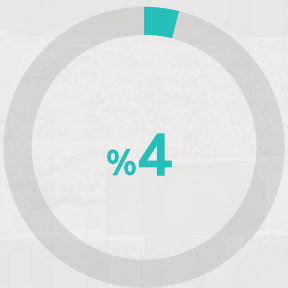

معدل البطالة (15 - 64 سنة)

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لبحث القوى العاملة 2020.

13.3 مليار جنيه

قيمة الاستثمارات العامة الموجهة لمحافظة مطروح بخطة عام 2021/2020.

6.2 مليارات جنيه

مشروعات الطرق والكباري بالمحافظة خلال الفترة (2014 - 2021).

380 مليون جنيه

تكلفة إنشاء عدد 1.7 ألف وحدة إسكان اجتماعي بالمحافظة حتى عام 2020.

1.2 مليار جنيه

تكلفة تنفيذ المدينة السكنية بالضبعة بمحافظة مطروح في يونيو 2020.

537 مليون جنيه

تكلفة تطوير وإنشاء مستشفيات في قطاع الصحة خلال الفترة (2014 - 2021).

367 مليون جنيه

تكلفة إنشاء وتطوير عدد 52 مدرسة بالمحافظة خلال الفترة (2014 - 2021).

11 مليار جنيه

تكلفة إنشاء المرحلة الأولى من جامعة العلمين

2 مليار جنيه

و6 ملايين يورو إجمالي تكلفة مشروعات مياه الشرب والصرف الصحي المنفذة بالمحافظة خلال الفترة (2014 - 2021).

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري

01
التنميـــــــــة البشريـــــــــة

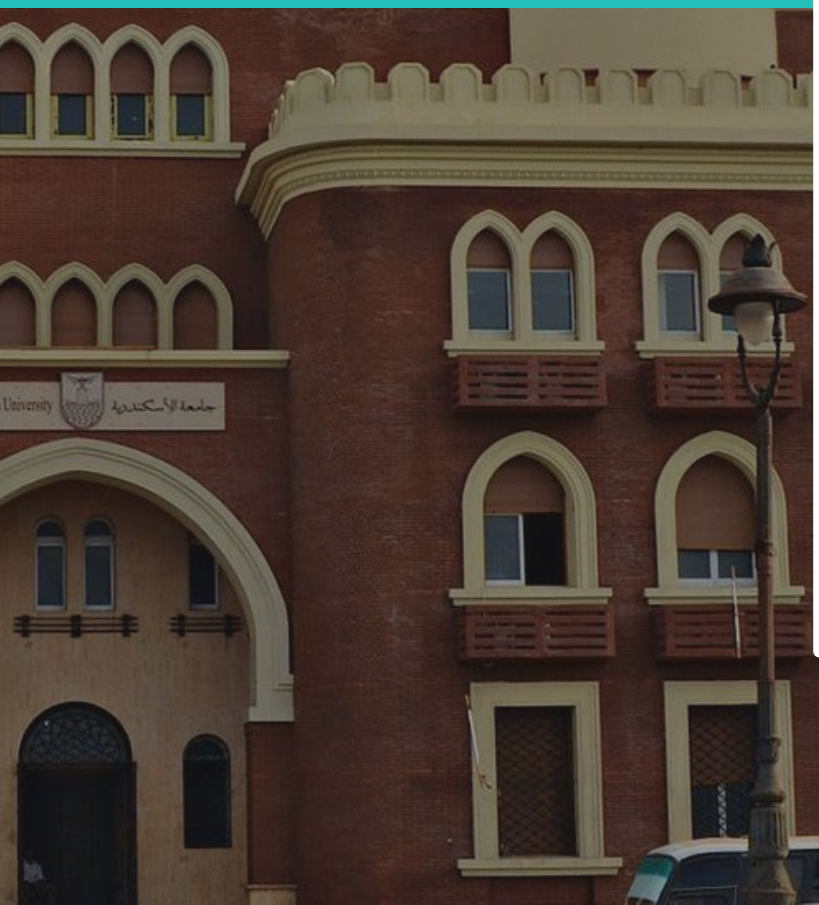

تحظى تنمية الإنسان والارتقاء به وتوفير احتياجاته الأساسية باهتمام بالغ من قِبَل الدولة المصرية، التي عمدت خلال السنوات السبع الماضية، بكل السبل والآليات الممكنة، لتحقيق ذلك.

7 سنوات من الإنجازات

أهم المؤشرات

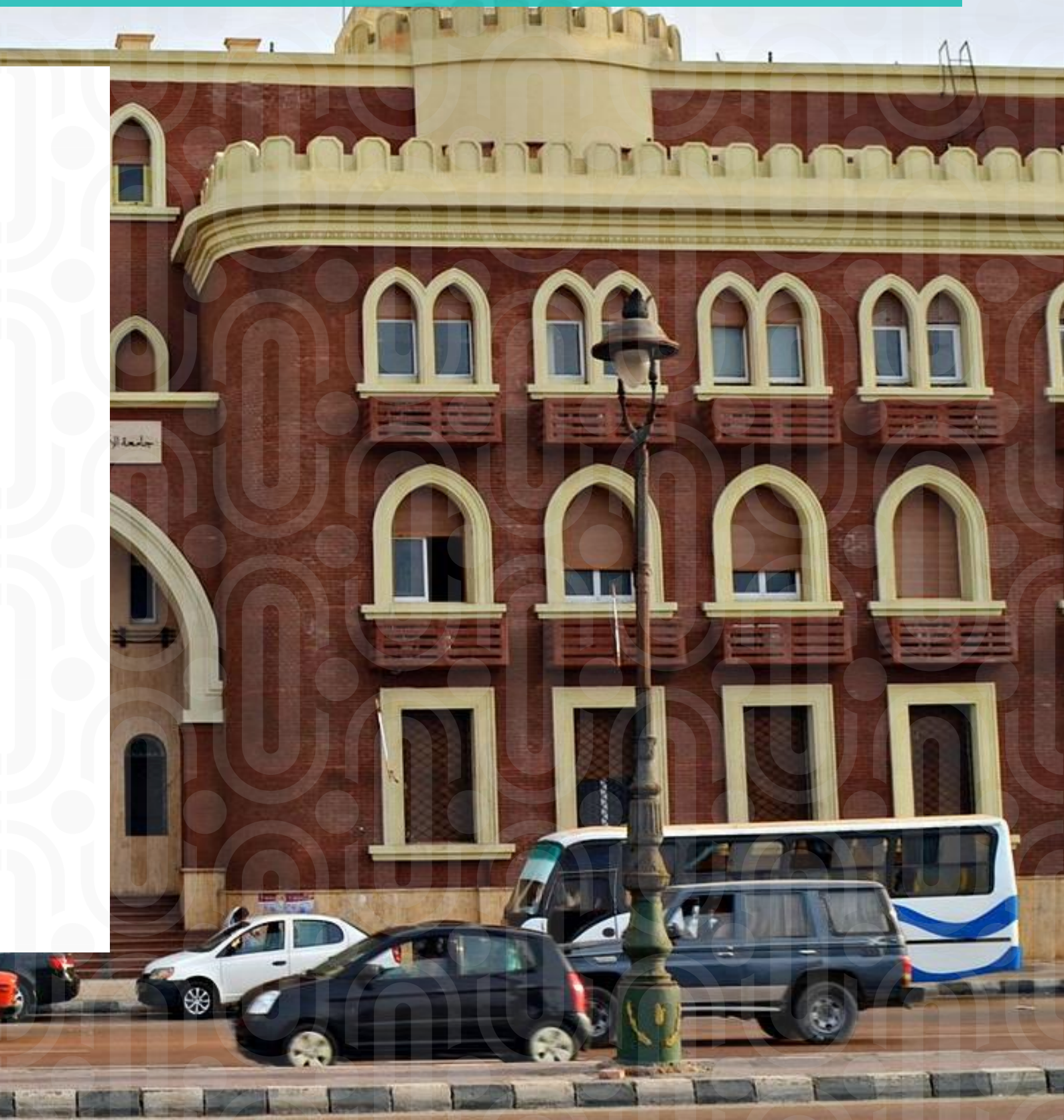

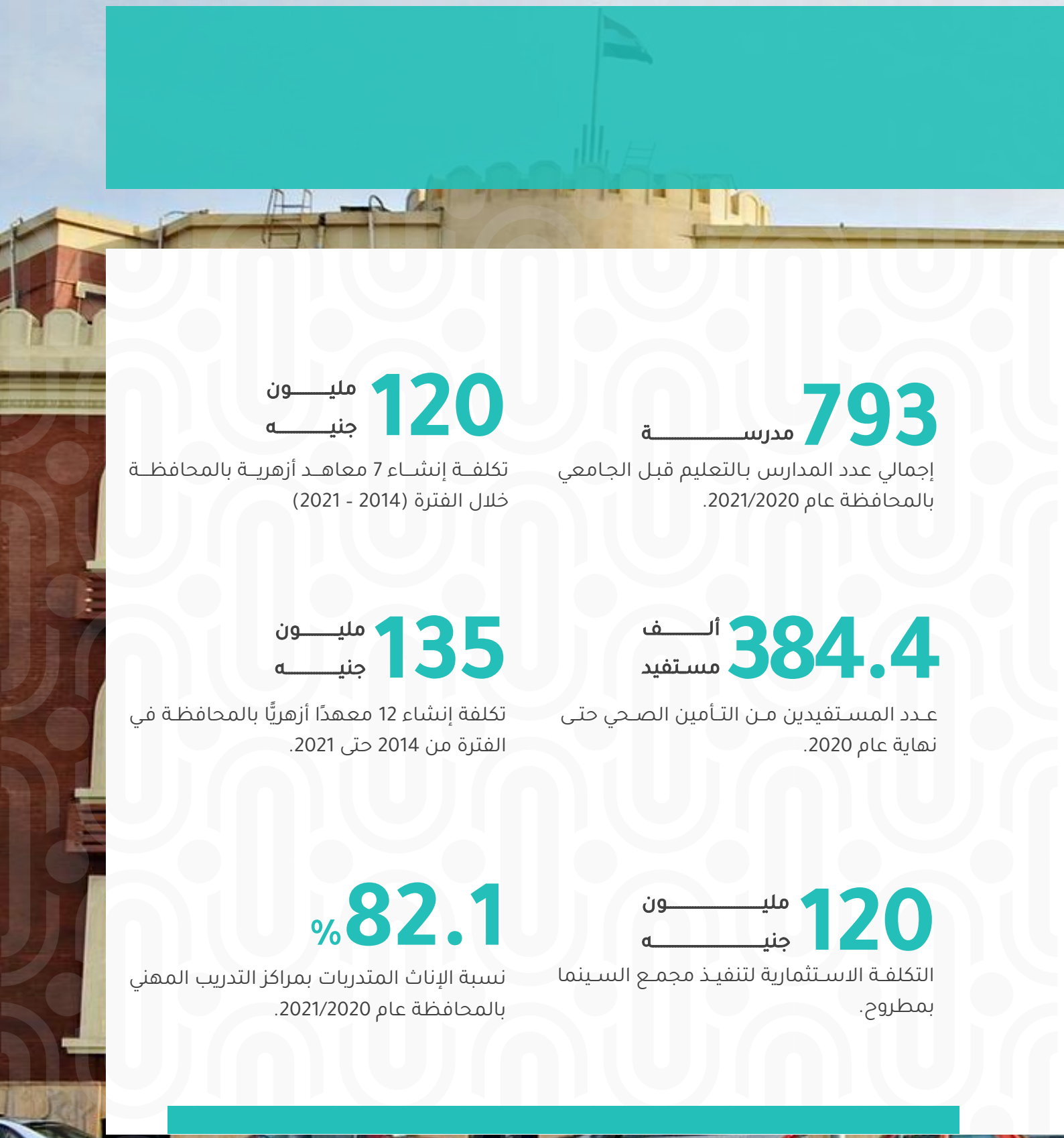

793 مدرسة

إجمالي عدد المدارس بالتعليم قبل الجامعي بالمحافظة عام 2021/2020.

120 مليون جنيه

تكلفة إنشاء 7 معاهد أزهرية بالمحافظة خلال الفترة (2014 - 2021)

384.4 ألف مستفيد

عدد المستفيدين من التأمين الصحي حتى نهاية عام 2020.

135 مليون جنيه

تكلفة إنشاء 12 معهدًا أزهريًّا بالمحافظة في الفترة من 2014 حتى 2021.

120 مليون جنيه

التكلفة الاستثمارية لتنفيذ مجمع السينما بمطروح.

82.1%

نسبة الإناث المتدربات بمراكز التدريب المهني بالمحافظة عام 2021/2020.

الرعايـــــة الصـــــحية

قامت الدولة بطفرة في مجال تحسين الرعاية الصحية بمحافظة مطروح؛ بهدف الارتقاء بمستوى المنظومة الطبية، وتقديم الرعاية الصحية الشاملة التي يحتاجها المواطن لتحسين الخدمات المقدمة للمرضى، فبلغت تكلفة إنشاء وتطوير المستشفيات والوحدات الصحية نحو 537 مليون جنيه، **ومن أبرز الإنشاءات الجديدة**:

- مستشفى النجيلة المركزي بمطروح عام 2019، بتكلفة 109 ملايين جنيه، عقب إعادة إنشائه وتجهيزه على أعلى مستوى ومطابقة للأكواد الطبية العالمية، ليصبح ثاني أحدث مستشفى كاملة التجهيزات والتخصصات بالمحافظة بعد مستشفى العلمين، كما تم تطوير مستشفى السلوم المركزي بمحافظة مطروح بتكلفة 172 مليون جنيه، وتتكون من 94 سريرًا، ويبلغ عدد المواطنين المستفيدين من الخدمات بها نحو 17 ألف نسمة.

- تطـــوير مستشـــفى العلمـــين النمـــوذجي بمحافظـــة مطـــروح تطـــويرًا شـــاملًا علـــى مرحلتين، ويبلغ عدد الأسرة بالمستشفى 71 سريرًا، ويبلغ عدد المستفيدين نحو 40 ألف نسمة، بتكلفة بلغت 244.4 مليون جنيه.
- تطوير مستشفى مطروح العام بتكلفة 34.9 مليـــون جنيـــه، حيـــث شـــملت عمليـــة التطوير رفع كفاءة 7 أدوار بالمستشفى، مع اســتحداث غرفــة تحكــم ومراقبــة إلكترونيــة، وقســم منــاظير الجهــاز الهضــمي، وعنايــة مركــزة نفســية وعصــبية، وتطــوير 7 غــرف اقتصــادية، بالإضــافة إلــى تطــوير الأجهــزة الطبيــة، ومنهــا 15 ســريرًا طبيًّــا بالكهربــاء لقسم الكلى.
- تطوير ورفع كفاءة مركز عناية الصدر بالكامل بتكلفــة 420 ألــف جنيــه بمستشــفى الصــدر بمطـــروح، وتطـــوير ورفـــع كفـــاءة وحـــدة النهــوض الصــحية ومبنــى الإدارة الصــحية بمركز الحمَّام، بتكلفة 490 ألف جنيه.
- تطـوير مبنـى العـزل الطبـي بالسـلوم بتكلفـة 300 ألـف جنيـه، ورفـع كفـاءة مخـزن الأدويـة بعلـم الـروم بتكلفـة 150 ألـف جنيـه، وتطـوير شـامل لمستشـفى النسـاء بإجمـالي تكلفـة 6.5 ملايين جنيه.
- تطـــوير شـــامل لمستشـــفى الحميـــات بالمحافظة بإجمالي تكلفة 2 مليون جنيه.
- تطوير شامل لمستشفى الأطفال بإجمالي تكلفــة 1.5 مليــون جنيــه، كمــا تمــت إضــافة 10 حضَّانات جديدة، و5 أجهزة تنفس صناعي بالتعاون مع جهات أخرى.

بالإضـافة إلـى ذلـك تـم عمـل تطـوير شـامل لمستشـــفى برانـــي، ومستشـــفى الحمَّـــام، ومستشــفى الضــبعة، حيــث تــم رفــع كفــاءة وتطـوير بعـض الأقسـام بتلـك المستشـفيات بتمويل من ديوان عام محافظة مطروح.

وإيمانًا من الدولة بأهمية توافر الوحدات الصحية بكل أنحاء المحافظة؛ بهدف تقديم خدمة سريعة للمرضى، فقد **تم تطوير العديد من الوحدات الصحية، ومن أبرز تلك الوحدات:**

وحدة أطنوح بمدينة مرسى مطروح، ووحدة النجيلة البحرية، ووحدة الزويدة ببراني، ووحدة رأس الحكمة بمرسى مطروح، كما تم إنشاء بعض الوحدات الجديدة منها: وحدة أبو زريبة بالسلوم، ووحدة بهي الدين بسيوة، ووحدة القرية 29 بالحمَّام، وإنشاء مركز طبي سيدي عبد الرحمن الجديد بالعلمين.

أيضًا تم إصدار قرار رئيس الوزراء رقم 2688 لسنة 2018، بتخصيص قطعة أرض من أملاك الدولة الخاصة، بناحية قرية الشمَّامة - مدينة الحمَّام - محافظة مطروح، لصالح مديرية الصحة والسكان بمطروح؛ لإقامة وحدة صحية عليها.

وفي **إطار خطة الدولة لمحاربة الإدمان**، تم إنشاء مشروع مركز "العزيمة" لعلاج الإدمان بمطروح، الذي يُعدُّ أول مركز يقدم الخدمات التأهيلية لمرضى الإدمان بمحافظتي مطروح والإسكندرية، على مساحة 8 آلاف متر مربع، وتبلغ طاقته الاستيعابية (135 سريرًا - 2 عيادة خارجية). ويستهدف 12 ألف مريض سنويًّا، كما يضم ورش عمل للتأهيل المهني؛ لمساعدة المرضى على اكتساب حرف يحتاجها سوق العمل.

كما تم تنفيذ بعض المبادرات والخدمات في قطاع الصحة بالمحافظة، ومن بين تلك المبادرات:

حملة علاج سوء التغذية عند الأطفال تشمل المرحلة الأولى من الحملة محافظات (الفيوم، دمياط، أسيوط، مطروح، بورسعيد، جنوب سيناء، القليوبية، البحيرة، الإسكندرية، والجيزة).

مبادرة "أولادنا أمانة"، فقد تم إطلاق المبادرة للقضاء على مرض الأنيميا بين طلبة المدارس.

مبادرة "الكشف المبكر عن ضعف السمع"، فقد تم إطلاق المبادرة للكشف المبكر عن ضعف السمع ليستفيد منها 300 ألف طفل سنويًّا، وتم الكشف على عدد 1.3 ألف طفل بالمحافظة منذ إطلاق المبادرة.

توقيع الكشف الطبي على 87 ألف طالب ضمن الحملة القومية للقضاء على التقزم، والأنيميا، والسمنة.

إجمالًا فقد بلغ عدد المنشآت الصحية بأسرَّة بالمحافظة عدد 19 منشأة بحلول عام 2020.

كما أولت الدولة اهتمامًا كبيرًا بالإنفاق على علاج المرضى على نفقة الدولة، حيث بلغ عدد المرضى الذين تم علاجهم على نفقة الدولة نحو 6.5 آلاف حالة عام 2020، مقارنة بـ 3.8 آلاف حالة عام 2014، كما ارتفع عدد المستفيدين من التأمين الصحي من 278.6 ألف مستفيد في عام 2014، إلى 384.4 ألف مستفيد في عام 2020.

عدد المُستفيدين من التأمين الصحي خلال عامي 2014 و2020

(ألف مستفيد)

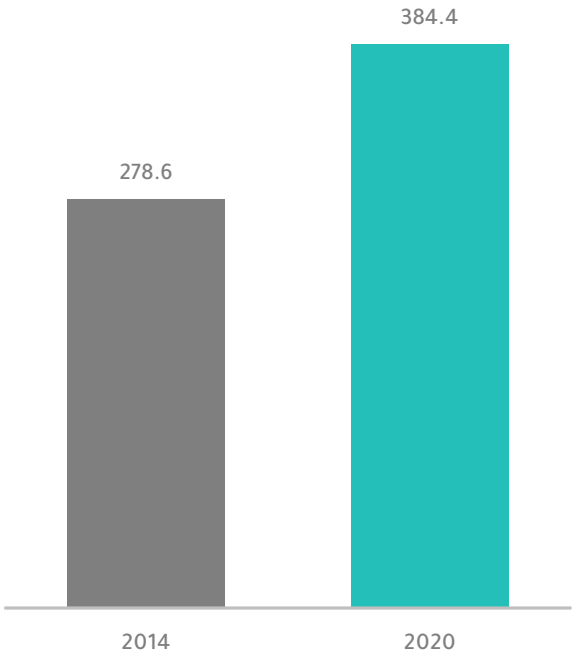

المصدر: وزارة الصحة والسكان.

التعليم الأساسي والفني

يشكل التعليم الأساسي حجر الأساس في بناء النظام التربوي، ويشمل الفترة الحاسمة في حياة الأطفال، لذا كان لزامًا على الدولة تطوير الرؤية حول التعليم الأساسي من كونه حركة إصلاح للتعليم إلى رؤية أشمل لبناء الأطفال وتنمية مهارتهم المعرفية، ويؤهل الفرد لمعرفة ما عليه من واجبات وما له من حقوق؛ وبالتالي كسب احترام الآخرين؛ مما يؤدى إلى زيادة الوعي في المجتمع، إبعاد أفراده عن السلوكيات المتأخرة، ما يُمكِّن الأفراد في المجتمع من أداء المهام بشكل فعال ومنتج، فالمتعلم وإن كان بالقدر الأساسي يمكنه القيام بالمهام والعمل بشكل أفضل ممن ليس لديه قدر من التعليم، ولذا كان وما زال التعليم من أساسيات التنمية، ولهذا تولي الدولة اهتمامًا كبيرًا به.

في إطار جهود الدولة للارتقاء بالعملية التعليمية، والقضاء على الكثافة الطلابية بالفصول والمدارس، وتوفير بيئة تعليمية مناسبة للطلاب، تم إصدار قرار محافظ مطروح رقم 76 لسنة 2014، بتخصيص بعض قطع الأراضي بمراكز ومدن مطروح لصالح الهيئة العامة للأبنية التعليمية لبناء عدد 11 مدرسة بها.

كما تم تنفيذ مشروعات إنشاء لعدد 14 مدرسة، تمثل جميع المراحل التعليمية المختلفة بتكلفة بلغت نحو 195 مليون جنيه، كما تم إحلال كلي وجزئي لعدد 10 مدارس بتكلفة نحو 45 مليون جنيه. ضمن خطة الدولة لزيادة رقعة المدارس بجميع محافظات الجمهورية، تم توسيع عدد 25 مدرسة بتكلفة نحو 122 مليون جنيه، ومن أبرز المدارس التي تم إنشاؤها: مدرسة 30 يونيو بمدينة الضبعة، حيث تتكون المدرسة من 11 فصلًا للتعليم الأساسي.

أيضًا تم إنشاء مدرسة الضبعة الإعدادية الثانوية المشتركة للبنات بتكلفة 5.5 ملايين جنيه، بعدد 12 فصلًا، مدرسة السلوم المشتركة للتعليم الأساسي، والمدرسة المصرية اليابانية بتكلفة 21 مليون جنيه، حيث تم توسعة المدرسة وإنشاء مبنى جديد بسعة 19 فصلًا بتكلفة 8 ملايين جنيه.

وبهدف تخفيف الكثافة الطلابية مع الإقبال المتزايد على التعليم التجريبي، تم إنشاء مدرسة حدائق مطروح التجريبية للغات على مساحة 5 آلاف متر مربع تتسع لعدد 44 فصلًا منها 8 فصول لمرحلة رياض الأطفال، و24 فصلًا للمرحلة الابتدائية، و12 فصلًا للمرحلة الإعدادية، بتكلفة تبلغ 19 مليون جنيه، وتُعدُّ أكبر مدرسة تجريبية بالمحافظة.

كما أولت الدولة اهتمامًا كبيرًا بالتعليم الفني، فقد تم إنشاء مدرسة سيوة الثانوية الزراعية في عام 2019 بتكلفة 36.1 مليون جنيه، على مساحة 35 فدانًا بالإضافة إلى مدرسة الضبعة الفنية المتقدمة بتكلفة 42 مليون جنيه. ومدرسة الخلفاء الراشدين الثانوية الزراعية بتكلفة 8.2 ملايين جنيه.

جارٍ إنشاء العديد من المدارس، ومنها: ابن سينا المتميزة للغات بتكلفة نحو 17 مليون جنيه، ومدرسة سعد زغلول الابتدائية، ومدرسة الضبعة البحرية الابتدائية.

أضف إلى ذلك تطوير عدد 7 مدارس مجتمعية وتحويلها إلى مدارس ذكية، وجارٍ إنشاء عدد 17 بئرًا حول المدارس المجتمعية وتشغيلها، بالطاقة الشمسية لتوفير المياه اللازمة لتلك المدارس.

كما تم رفع كفاءة مدرسة معاذ بن جبل بقرية سيدي عبد الرحمن، وتحويلها إلى مدرسة إعدادي ثانوي بنات، أيضًا تم رفع كفاءة المدرسة الثانوية بنين بعدد 14 فصلًا وإنشاء مدرسة للسياحة والفنادق بالقرية.

استكمالًا لذلك، قامت المحافظة ببعض الإجراءات لدعم التربية والتعليم، وذلك بمبلغ 6.8 ملايين جنيه، من خلال توفير إيجار أتوبيسات للمدارس بتكلفة 2 مليون جنيه، توفير 4 ملايين جنيه لسد العجز في مرتبات المعلمين، 800 ألف جنيه لتجهيز استراحات المعلمين.

بالإضافة إلى ذلك، وصل عدد المعاهد الأزهرية بالمحافظة إلى 158 معهدًا بإجمالي عدد طلاب 15.7 ألف طالب خلال عام 2021/2020، وتم إنشاء عدد 7 معاهد على نفقة الأزهر بتكلفة إجمالية بلغت 120 مليون جنيه، و5 معاهد أخرى بالجهود الذاتية بتكلفة 15 مليون جنيه.

ختامًا، اتخذ التعليم في المحافظة مسارًا إيجابيًّا نحو التنمية؛ فقد ارتفع عدد المدارس بالتعليم قبل الجامعي (لا يشمل التعليم الأزهري) في عام 2021/2020 إلى 793 مدرسة، مقارنة بـ 585 مدرسة في عام 2014/2013، كما انخفضت نسبة التسرب للمرحلة الابتدائية إلى 0.53 % عام 2020/2019 مقارنة بـ 1 % عام 2014/2013، كما شهدت المرحلة الإعدادية أيضًا انخفاضًا كبيرًا في نسبة التسرب، حيث انخفضت إلى 2.73 % في عام 2020/2019، مقارنة بـ 7.69 % عام 2014/2013.

نسبة التسرب للمرحلة الإعدادية خلال عامي (2014/2013 - 2020/2019)

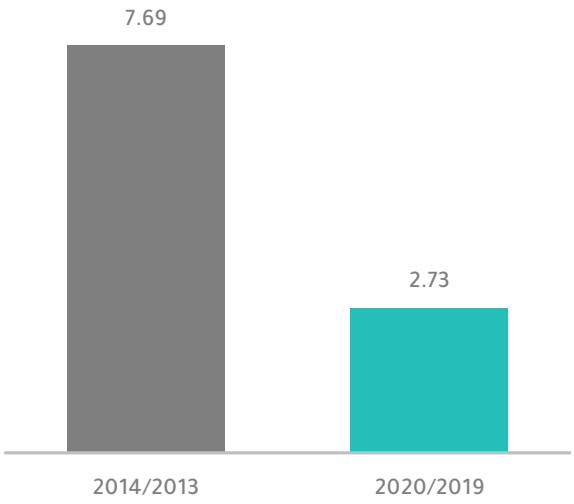

المصدر: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني.

كما ارتفعت أعداد التلاميذ في المدارس لتصل إلى 161.8 ألف تلميذ عام 2021/2020، مقارنة بـ 96.9 ألف تلميذ عام 2014/2013.

أعداد التلاميذ بالمدارس خلال عامي (2021/2020 - 2014/2013)

(ألف تلميذ)

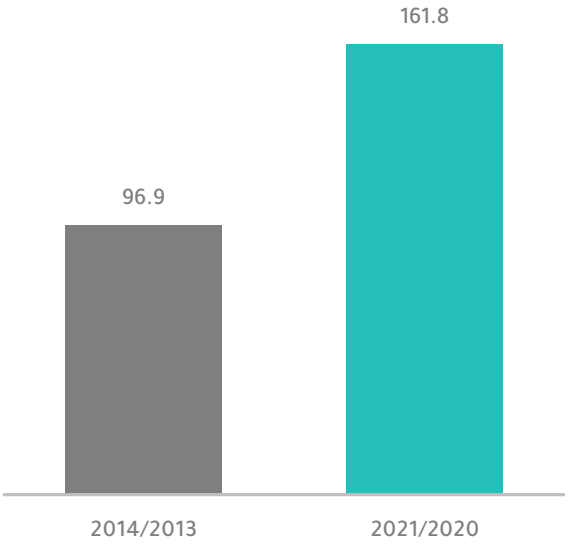

المصدر: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني.

بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت أعداد الفصول الدراسية بالمدارس لتصل إلى 3.9 آلاف فصل عام 2021/2020 مقارنة بـ 3.1 آلاف فصل في 2014/2013.

الفصول الدراسية بالمدارس خلال عامي (2021/2020 - 2014/2013)

(ألف فصل)

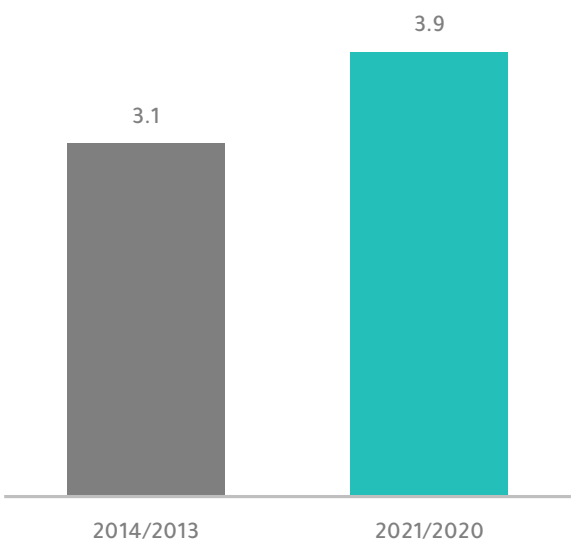

المصدر: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني.

التعليم العالي والبحث العلمي

في إطار حرص الدولة على **تنمية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي**، وإيمانًا بتوفير كوادر بشرية علمية تلبي احتياجات سوق العمل المحلية والأجنبية، وتوفير الدراسة الأكاديمية للعلوم الحديثة، والتخصصات العلمية المتطورة، تم إصدار قرار رئيس الوزراء رقم 1715 لسنة 2018، بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات (إنشاء جامعة مطروح، ومقرها محافظة مطروح، وإلغاء فرع جامعة الإسكندرية بمرسى مطروح)، وجارٍ الانتهاء من إنشاء جامعة مطروح بالكيلو 10 شرق مطروح.

تم إنشاء عدد 10 كليات بجامعة الإسكندرية فرع مطروح وهي كليات (التربية - الزراعة الصحراوية والبيئية - التمريض - الطب البيطري - السياحة والفنادق - رياض الأطفال - التربية الرياضية بنين - علوم البترول والتعدين - التربية النوعية - الآثار).

كما تم بدء أعمال الإنشاءات بجامعة "لوزان" بالعلمين الجديدة؛ ويُقام المشروع على مساحة 39.5 فدانًا، وقد تم توقيع بروتوكول تعاون بين هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، والهيئة الاستشارية للضيافة بلوزان والتابعة لمدرسة لوزان السويسرية للفنادق، لإنشاء مركز لتعليم الضيافة الفندقية "جامعة لوزان"، (عبارة عن كلية متخصصة في مجال الضيافة والفنادق)، بمدينة العلمين الجديدة.

وضمن الخطة المستقبلية لإنشاء كليات جديدة خلال الفترة (2019 - 2022) سيتم إنشاء كلية الطب البشري، كلية الحاسبات وتكنولوجيا المعلومات، كلية علوم الإعاقة والتأهيل، كلية الاستزراع السمكي.

أيضًا جارٍ الانتهاء من مرحلتين من جامعة العلمين الدولية، جامعة العلمين بها 6 كليات بدأت الدراسة بها بالفعل في العام الدراسي الحالي 2021/2020.

بالإضافة إلى الأكاديمية العربية والتي تضم 5 كليات بدأت بها الدراسة أيضًا، ومستهدف أن يصل عدد الكليات في جامعة العلمين الدولية إلى 13 كلية بحلول العام الدراسي القادم، وكذلك يصل عدد الكليات بالأكاديمية العربية إلى 10 كليات.

2.9 ألف طالب

إجمالي عدد الطلاب المقيدين بالكليات والمعاهد بالتعليم العالي في محافظة مطروح خلال عام (2020/2019).

الثقافـــــة والفنـــــون

تهتم الدولة بالعمل على نشر الثقافة والفنون، وترسيخ الهوية المصرية، وتعزيز القيم الإيجابية داخل المجتمع، من خلال تطوير المحتوى الثقافي والفني والتواصل المباشر مع المواطنين، وتوصيل الرسالة الثقافية إلى القرى والنجوع والمناطق الحدودية، بما يساهم بالإيجاب في استراتيجية الدولة الشاملة لبناء الإنسان المصري معرفيًّا وثقافيًّا.

سعيًّا من الدولة في تنمية الوعي بأهمية القراءة، وتمكين الأجيال من مفاتيح الابتكار، ودعم قيمهم الوطنية والإنسانية؛ وإحداث نهضة في القراءة عبر جعلها أولوية لدى فئات المجتمع، وإثراء البيئة الثقافية بالمحافظة، تم تطوير مكتبة مصر العامة بمطروح، وتم افتتاحها في العيد القومي للمحافظة في ديسمبر 2020، حيث تم التطوير بالأقسام المختلفة بالمكتبة ومنها متحف التراث البدوي، وقاعة كبار الزوار.

أيضًا، تمت أعمال صيانة مكتبة مصر العامة بتكلفة نحو 14.3 مليون جنيه عام 2020.

كما تم تطوير مبنى مكتبة مصر العامة بسيوة ومركز توثيق التراث، المقامان بحديقة واحة سيوة، كمرحلة أولى، ورفع كفاءة متحف البيت السيوي وباقي الحديقة بشكل حضاري في المرحلة الثانية، ويشمل رفع كفاءة مبنى توثيق التراث بإقامة قاعة لإطلاع الأطفال، وقاعة الأنشطة، وقاعة حاسب آلي، وقاعة ندوات، وتدريب، واجتماعات، ومعرض للمشغولات البيئية، مع رفع كفاءة قاعة الاستقبال وتحويلها إلى قاعة اطلاع للكبار، وكذلك قاعة اجتماعات كبرى مع مراعاة الطراز البيئي في جميع أعمال التطوير بما يتناسب مع الشكل العام للواحة باعتبارها مزارًا سياحيًّا، بجانب هدفه كمركز إشعاع ثقافي لأهالي الواحة.

ومن أبرز فعاليات المحافظة في قطاع الفنون، ملتقى مراسم سيوة، هي مراسم دائمة تقوم بتنظيمها سنويًّا إدارة المعارض والمراسم بالإدارة العامة للفنون التشكيلية والحرف البيئية بالهيئة العامة لقصور الثقافة.

تقع تلك المراسم بواحة سيوة بمطروح، ومنذ عام 2013 أضافت الهيئة جائزة تحت مسمى (جائزة كليوباترا لمراسم سيوة)، حيث يتم تشكيل لجنة من كبار الفنانين الأكاديميين في فرز الأعمال الفنية المُنتجة من تلك المراسم وتحكيمها؛ لاختيار أفضلها والحصول على قيمة الجائزة.

ويأتي ذلك في إطار جهود الدولة لنشر الوعي بين جموع المصريين بما تملكه من مخزون إبداعي وعناصر متعددة من القوة الناعمة في جميع محافظات الجمهورية ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل سعت الدولة إلى إعادة إحياء النشاط الفعلي على مسارح وساحات مفتوحة أعدت خصيصا لذلك، ويأتي ذلك في إطار إيمان الدولة بأهمية هذا الدور.

انطلاقًا من أهمية التراث باعتباره الذاكرة الحية للمجتمعات وأحد الركائز الأساسية للحفاظ على الهوية بما يضمه من كنوز أصيلة تمتد جذورها في أعماق الماضي، وبوابة الحضارات ومصدرًا للإلهام، والإبداع المعاصر، أطلقت الهيئة العامة لقصور الثقافة عدة مشروعات ومبادرات في مطروح منها، مشروع "أهل مصر" الذي يستهدف 3 فئات أولهم الأطفال، ويتمثل ذلك في الأسابيع الثقافية التي تقدمها الهيئة لدمج أطفال المحافظات الحدودية مع أطفال محافظات القاهرة، والإسكندرية، وغيرهما، وشارك في المشروع أطفال من محافظات: الوادي الجديد، أسوان، البحر الأحمر ، شمال وجنوب سيناء، ومطروح، ووصل عدد الأطفال المشاركين في البرنامج أكثر من 1000 طفل، والفئة الثانية من المشروع تتمثل في الشباب، حيث يتم تنفيذ ملتقيات ثقافية لهم، تم تنفيذ 5 ملتقيات منها في أغسطس 2021، بالإضافة إلى تعليم الحرف للحفاظ على التراث، والفئة الثالثة هي ملتقيات المرأة بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة، والذي يهدف إلى إحياء الصناعات الثقافية والحفاظ على الهوية الثقافية لتلك المحافظات.

كما تم افتتاح فعاليات ملتقى شباب جامعات المحافظات الحدودية، الذي تنظمه الإدارة العامة لثقافة الشباب والعمال التابعة للإدارة المركزية للدراسات والبحوث، بالتعاون مع إقليم غرب ووسط الدلتا الثقافي وفرع ثقافة مطروح.

يتضمن الملتقى عددًا من الورش الحرفية المتنوعة في مجالات المشغولات الجلدية، والطرق على النحاس، والنسيج المستحدث بالإضافة إلى الورشة الأدبية، وورشة الدراما المسرحية.

وذلك بهدف نشر الثقافة والفنون، وترسيخ الهوية المصرية، وتعزيز القيم الإيجابية داخل المجتمع.

كما تم إطلاق فعاليات الدورة الـ 33 من المؤتمر العام لأدباء مصر الذي تنظمه الهيئة العامة لقصور الثقافة، تحت عنوان المنتج الثقافي بين حرية الإبداع واقتصادات الصناعة، وتحمل اسم رائد الاقتصاد الوطني طلعت حرب، وذلك بقصر ثقافة مطروح وبحضور القيادات الشعبية والتنفيذية مع المثقفين والشخصيات العامة.

وإيمانًا بدور الفن في تعزيز القيم الإيجابية داخل المجتمع، وتوصيل الرسائل البنَّاءة للمواطنين، تم توقيع عقد لتنفيذ مجمع سينما مطروح، بين محافظة مطروح، وشركة المرابع العربية السعودية على مساحة 2000 متر وباستثمارات تبلغ 120 مليون جنيه، في عام 2016؛ ويهدف هذا المشروع إلى خدمة أهالي مطروح، وعمل حركة تنشيط اقتصادي في المحافظة، تم التعاقد على هذا المشروع بنظام حق الانتفاع لمدة 25 عامًا، كما تمت الموافقة، على عمل فيلم تسجيلي عن معركة وادي ماجد، يقوم بتنفيذه المركز القومي للسينما بالتعاون مع محافظة مطروح، بناءً على طلب شيوخ وعواقل المحافظة.

جارٍ تنفيذ مشروع المدينة التراثية بالعلمين الجديدة، والتي تبلغ مساحتها الإجمالية 260 فدانًا، مُقسَّمة إلى منطقتين، (أ - ب)، وتحتوي على عدد من المباني، من أشهرها مسجد، كنيسة، مبنى الجهاز، دار الأوبرا، والمتحف.

ونتيجة لتلك الجهود المبذولة من قِبَل الدولة بهدف نشر الثقافة والفنون بالمحافظة، وترسيخ الهوية المصرية، وتعزيز القيم الإيجابية داخل المجتمع، فقد بلغ عدد قصور الثقافة بالمحافظة بحلول عام 2020 قصران ثقافة، كما وصل عدد بيوت الثقافة بالمحافظة إلى 4 بيوت خلال نفس العام.

كما وصل عدد المكتبات العامة والمتخصصة والجامعية والمعاهد بالمحافظة إلى 19 مكتبة بحلول عام 2020، ووصل عدد المسارح إلى مسرحين خلال العام نفسه.

تمكـــــــين المـــــــرأة

تعمل الدولة جاهدة على تمكين المرأة في شتى المجالات، لذلك نظم فرع المجلس القومي للمرأة بمحافظة مطروح ندوة بعنوان "استراتيجية تمكين المرأة المصرية 2030"، حيث تم عرض استراتيجية تمكين المرأة المصرية 2030 والتي تحمل عنوان "نحو وطن خالٍ من التمييز وعدم المساواة".

كما نظم فرع المجلس بمحافظة مطروح حملة طرق الأبواب بعزبة كفر الشيخ، وعزبة أبو خريطة، ومركز الضبعة العزبة الشرقية، ومركز الحمَّام قرية 27 بنجر السكر، واستهدفت 2800 سيدة، حيث تمت توعيتهن بأهمية الصحة الإنجابية، وتأثيرها على صحة الأم وأطفالها، كما نظَّم الفرع أيضًا حملة "لأني رجل" بكلية التربية بمحافظة مطروح، واستهدفت 500 شاب، تمت توعيتهم برسائل الحملة وأهمية دعم الرجل لدور المرأة في المجتمع.

كما انطلقت، في يونيو 2021، فعاليات مبادرة "إنت قدها" في إطار جهود المحافظة للإسراع في التمكين الاقتصادي للمرأة بمطروح؛ تحقيقًا لرؤية استراتيجية الدولة للتنمية المستدامة مصر 2030.

ولتوفير حياة كريمة للسيدات من خلال المشروعات الصغيرة المدرة للدخل، والتي تساعد على تحسين الحياة المعيشية. قام فرع المجلس القومي للمرأة بالمحافظة في نوفمبر 2020 بالتنسيق مع وحدة الدعم الفني والإرشادي بمطروح بتسليم عددًا من السيدات المَعيلات بمركز مطروح عدد من بطاريات تربية الدواجن ودواجن تكفي لمدة شهرين، وذلك لاستمرار المشروع بغرض تحسين دخولهن.

استكمالًا، قامت المحافظة بعمل 250 بطاقة رقم قومي للسيدات بمراكز (النجيلة - براني - السلوم - الضبعة - الحمَّام - مطروح)، واستخراج 284 وثيقة زواج للسيدات غير القادرات، وعمل ساقط قيد لعدد 95 سيدة.

كما تمت إعادة فتح مكتب شكاوى المرأة ومتابعتها في شهر مايو 2019، وتم استقبال عدد 249 سيدة.

كما تستهدف المبادرة الكشف المبكر عن أورام الثدي بالفحص والكشف الإكلينيكي عن المرض، وتوفير العلاج بالمجان، وتشمل المبادرة أيضًا التوعية بالصحة الإنجابية، وتنظيم الأسرة، والحياة الصحية، والكشف عن الأمراض غير السارية (السكري، ضغط الدم، ومستوى الإصابة بالسمنة أو زيادة الوزن)، بالإضافة إلى عوامل الخطورة المسببة للأمراض غير السارية، والتوعية بطريقة الفحص الذاتي للثدي.

أطلقت وزارة الصحة والسكان في يوليو 2019، المرحلة الأولى من مبادرة رئيس الجمهورية لصحة المرأة، في 9 محافظات؛ والتي تستهدف الكشف المبكر عن أورام الثدي لنحو 28 مليون سيدة بجميع محافظات الجمهورية مجانًا، وتضم المرحلة الأولى للمبادرة محافظات الإسكندرية، بورسعيد، البحيرة، الفيوم، أسيوط، القليوبية، مطروح، جنوب سيناء، ودمياط.

كما نظم المجلس القومي للمرأة بمحافظة مرسى مطروح تدريبًا لفرق العمل من رائدات المجلس والمتطوعات وأعضاء لجان الحماية وذلك في إطار أنشطة اللجنة الوطنية للقضاء على ختان الإناث برئاسة مشتركة بين المجلس القومى للمرأة والمجلس القومي للطفولة والأمومة.

نتيجة لتلك الجهود المبذولة من قِبَل الدولة، بلغت نسبة الإناث المقيدات بالتعليم العالي 55% خلال عام 2020/2019، وبلغت نسبة الإناث لإجمالي المتدربين بمراكز التدريب المهني 82.1% عام 2021/2020، وبلغت نسبة الإناث لإجمالي الباحثين بالمؤسسات البحثية 50.9% عام 2019، كما بلغت نسبة مساهمة الإناث بالمشروعات متناهية الصغر (جهاز تنمية المشروعات) 36.2% عام 2019.

02

التنميـــــــــة الاقتصاديـــــة

عمدت الدولة المصرية خلال السنوات الماضية إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة وعادلة، تسهم في تقدُّم ورخاء كل ربوع مصر، لا سيما صعيد مصر الذي لم يحظَ بنصيبه العادل من التنمية على مر العقود السابقة.

أهم المؤشرات

141 مليون جنيه

تكلفة إنشاء الخط الخامس بمجمع مصانع تعبئة المياه الطبيعية بسيوة.

54 مليون جنيه

تكلفة عدد 503 مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر بالمحافظة حتى سبتمبر 2021.

81.6 مليون دولار

تكلفة مشروع المواءمة في البيئات الصحراوية

900 ألف يورو

تكلفة مشروع حصاد المياه والممارسات الزراعية الجيدة بالمحافظة.

45.7 ألف مشترك

عدد المشتركين في خدمة الغاز الطبيعي حتى نهاية عام 2020.

600 ألف يورو

تطوير قلعة شالي وجامع أغورمي بسيوة عام 2020.

الاســـــــــــــتثمار

تتميز محافظة مطروح بتعدد مقومات التنمية في مختلف المجالات، حيث يتوافر بالمحافظة العديد من الثروات المعدنية، ومن أهمها حقل بترول وغاز طبيعي جنوب مطروح / النجيلة، فضلًا عن توافر مناطق ذات مقومات سياحية عالمية، وتحظى المحافظة بكميات كبيرة من الموارد الطبيعية، أهما: (الحجر الجيري، الجبس، الطفلة، والدولوميت)، أيضًا، تحظى المحافظة بإمكانات في مجال الطاقة المتجددة وخاصة في مجال توليد الطاقة الكهربائية.

اتصالًا، تتوافر بالمحافظة العديد من المواقع للأنشطة الاستثمارية، والتي منها: المنطقة الصناعية الكيلو 26 شرق طريق مطروح، والمنطقة الصناعية جنوب الفوكة.

في إطار ذلك، تم إصدار قرار رئيس الوزراء رقم 2011 لسنة 2018، بتخصيص قطعة أرض من أملاك الدولة الخاصة بمساحة 3.6 آلاف متر مربع بناحية الكيلو 7 شرق مطروح - طريق مطروح / الإسكندرية بمدينة مطروح بالإيجار الإسمي؛ لإقامة مقر للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (مركز خدمة المستثمرين) عليها.

وترتب على ذلك؛ اختيار 12 قطعة أرض كفرص استثمارية، وتم عرضها على لجنة ترويج الفرص الاستثمارية وفقًا للقرار رقم 64 لسنة 2021، وموافاة الهيئة العامة للاستثمار بها لإدراجها على موقع الهيئة، وجارٍ حاليًّا تقييم تلك القطع.

كما تم اختيار 6 قطع أخرى كفرص استثمارية، وتم عرضها على لجنة ترويج الفرص الاستثمارية وفقًا للقرار رقم 161 لسنة 2021، وموافاة الهيئة العامة للاستثمار بها لإدراجها على موقع الهيئة، وجارٍ حاليًّا تقييم تلك القطع.

ولتشجيع الاستثمار بالمحافظة تم إصدار عدد 26 ترخيص نشاط مؤقت للمشروعات الجديدة، وعدد 138 إصدار ترخيص نشاط نهائي، وعدد 169 إصدار ترخيص نشاط مؤقت.

اتصالًا، بلغت قيمة الاستثمارات العامة الموجهة لمحافظة مطروح بخطة عام 2021/2020 نحو 13.3 مليار جنيه بنسبة زيادة 34% عن خطة عام 2020/2019.

تستحوذ المحافظة على نسبة 5.1 % من إجمالي الاستثمارات العامة الموزعة بالجمهورية، مع تحقيق نسبة نمو قدرها 48 % في الاستثمارات الممولة من الخزانة العامة والموجهة للمحافظة.

ختامًا، ارتفع عدد الشركات الاستثمارية الجديدة التي تم تأسيسها بالمحافظة، حيث بلغت 26 شركة خلال عام 2020، في مقابل 12 شركة جديدة فقط عام 2014، بنسبة زيادة بلغت 116.7%، ليصل بذلك إجمالي عدد الشركات الاستثمارية القائمة بالمحافظة إلى 432 شركة موزعة على القطاعات الخدمية، الإنشائية، الصناعية، السياحية، وغيرها، وذلك حتى عام 2020 برأس مال مُصدر قدره 3.6 مليارات جنيه، في مقابل 295 شركة قائمة حتى عام 2014 برأس مال مُصدر قدره 2.8 مليار جنيه، بنسبة زيادة في رأس المال المُصدر تقدَّر بنحو 28.6%.

3.2 مليارات جنيه

إجمالي التدفقات المالية للمستثمرين المصريين بالمحافظة حتى ديسمبر 2020.

التنميـــــة الصـــــناعية والتجـــارة

تُعدُّ الصناعة دعامة أساسية من دعائم التطور الاقتصادي للدول، وتتميّزُ الصّناعة بدورها الإيجابي والمُؤثر في البيئة الاقتصاديّة، الإقليميّة والقوميّة، حيث تُساهم في دفع عملية التنمية في جميع الدول، هذا ويحتل قطاع الصناعة أهمية متزايدة في الاقتصاد الوطني، ودفع عجلة التنمية خاصة في الدول النامية.

تشتهر محافظة مطروح بالصناعات القائمة على المنتجات الزراعية، مثل: تجفيف التين، معاصر الزيتون، والتخليل، والصناعات الحرفية، والمشغولات اليدوية، والمشغولات الخشبية على جريد النخيل، بالإضافة إلى المنتجات الصوفية؛ لذلك أولت الدولة اهتمامًا كبيرًا بتنفيذ العديد من المشروعات الصناعية بالمحافظة؛ بهدف توفير المزيد من فرص العمل، وتعظيم الاستفادة من مواردها الطبيعية، ومن أشهر هذه المصانع، مصنع إنتاج التمور بسيوة، الذي تم إنشاؤه بواحة سيوة وذلك لتعزيز إنتاج مصر من التمور، والتي تعد من أجود أنواع التمور عالميًّا، ويقع المصنع على مساحة 12 فدانًا، وتبلغ إنتاجيته نحو ألف طن، بتكلفة 10 ملايين جنيه، ويعمل به 75 عاملًا وعاملةً، كما تم إنشاء مصنع استخلاص وإنتاج الأملاح الغذائية، والعلاجية بـ "سيوة" لتوفير الأملاح الغذائية، وبعض أنواع الأملاح العلاجية بجودة عالية وأسعار مناسبة، وتبلغ الطاقة الإنتاجية للمصنع 300 ألف طن في العام، بتكلفة 52 مليون جنيه.

هذا بالإضافة إلى تنفيذ مصانع للفرز والتعبئة، منها: مصنع الفرز والتعبئة بمدينة الحمام، حيث تم إنشاء المصنع على مساحة 55 ألف متر مسطح بسعة 1200 طن، مصانع خدمية للفرز، والتعبئة، والتغليف بالصوب الزراعية بقاعدة محمد نجيب، التي توجد في كل موقع بطاقة 600 طن في اليوم وثلاجات للحفظ بطاقة 1000 طن من الخضراوات.

وتم إنشاء الخط رقم 5 بمجمع مصانع تعبئة المياه الطبيعية بسيوة لتعظيم الاستفادة من موارد مصر الطبيعية في توفير المياه الطبيعية في عبوات مختلفة، وجودة عالية، وأسعار مناسبة، بتكلفة 141 مليون جنيه.

كما تم تنفيذ مصنع للأسمدة العضوية بمدينة الحمَّام، على مساحة 20 ألف متر مربع لإنتاج 10 آلاف متر مكعب من السماد العضوي النباتي (كمبوست) في الدورة الواحدة. تم أيضًا إصدار قرار رئيس الوزراء رقم 1089 لسنة 2015، بالموافقة على إعادة تخصيص مساحة 289.6 فدانًا بجهة جنوب فوكة - مركز الضبعة - محافظة مطروح من الأراضي المملوكة للدولة لصالح محافظة مطروح؛ لاستخدامها في الأنشطة الصناعية.

وبناءً على ذلك، شهدت المحافظة زيادة ملحوظة في عدد المشروعات الصغيرة خلال عام 2020 وصلت إلى 63 مشروعًا، مقارنة بـ 26 مشروعًا عام 2014، كما ارتفع عدد المشروعات متناهية الصغر بالمحافظة في عام 2020 إلى 244 مشروعًا، زيادة عن عام 2014 البالغ عددها 113 مشروعًا فقط. تم تمويل عدد 503 مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر بإجمالي تكلفة تقدر بنحو 54 مليون جنيه، حتى سبتمبر 2021 مُقسمة كالتالي: عدد 41 مشروعًا ضمن المشروعات الصغيرة بالبنوك بتكلفة تقدر بنحو 22 مليون جنيه، عدد 411 مشروعًا ضمن المشروعات متناهية الصغر بتكلفة تقدر بنحو 9.1 ملايين جنيه، وعدد 51 مشروعًا ضمن المشروعات الصغيرة إقراض مباشر بتكلفة إجمالية تُقدَّر بنحو 23 مليون جنيه.

ونتيجة للجهود المبذولة من قِبَل الدولة، بلغ عدد المنشآت الصناعية المسجلة بالمحافظة نحو 33 منشأة بنهاية عام 2020 بإجمالي عمالة تصل إلى 1.4 ألف عامل، كما تضم المحافظة عدد 3 مناطق صناعية.

الزراعـــــة واستصـــــلاح الأراضـــي

تُعدُّ الزراعة النشاط الاقتصادي الرئيس في المحافظة، وتشتهر محافظة مطروح بإنتاج التين والشعير والزيتون، كما يُعدُّ محصول القمح من أجود المحاصيل التي تتميز بها المحافظة؛ حيث تمت زراعة مساحة 37 ألف فدان قمح للأراضي المطرية، والأراضي المروية في مركز الحمَّام، وأراضي الخريجين، كما تم افتتاح صومعة الشمامة لاستقبال محصول القمح بقدرة استيعابية تبلغ 45 ألف طن.

وتم توفير تقاوي القمح والشعير المدعم للمزارعين بنسبة 50%، وتم توفير ماكينات حصاد بدعم 50% من المحافظة ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي للمزارعين.

وفي إطار سعي الدولة لتحقيق الأمن الغذائي وسد الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك، وتعظيم الاستفادة من الأراضي المتاحة للأنشطة الزراعية، تم تنفيذ مشروع الصوب الزراعية بمدينة الحمَّام 2018، لترشيد استخدام مياه الري بنسبة تتراوح ما بين 15% إلى 20%، واستنباط أصناف جديدة من القطن، فضلًا عن توفير خضراوات طازجة، وتقاوي، ومشاتل، ومراكز للتصنيع والتسويق، ومراكز البحوث والابتكار، وزيادة الصادرات الزراعية المصرية، وإنشاء مجتمعات زراعية تنموية متكاملة، وتوفير أكثر من 15 ألف فرصة عمل للشباب. ويُعدُّ المشروع الأكبر في مجال الصوب الزراعية بمنطقة الشرق الأوسط، ويستهدف إنشاء 100 ألف فدان من الصوب الزراعية المحمية، وتم تنفيذه بواسطة الشركة الوطنية للزراعات المحمية التابعة لجهاز مشروعات الخدمة الوطنية. وتضم قاعدة محمد نجيب العسكرية 1.3 ألف بيت زراعي بأحدث التقنيات العالمية وتتراوح مساحة البيت الواحد بين 3 إلى 12 فدانًا على مساحة 500 فدان.

واستكمالًا لهذا النجاح تم إنشاء محطة الفرز والتعبئة للمنتجات الزراعية بمدينة الحمَّام.

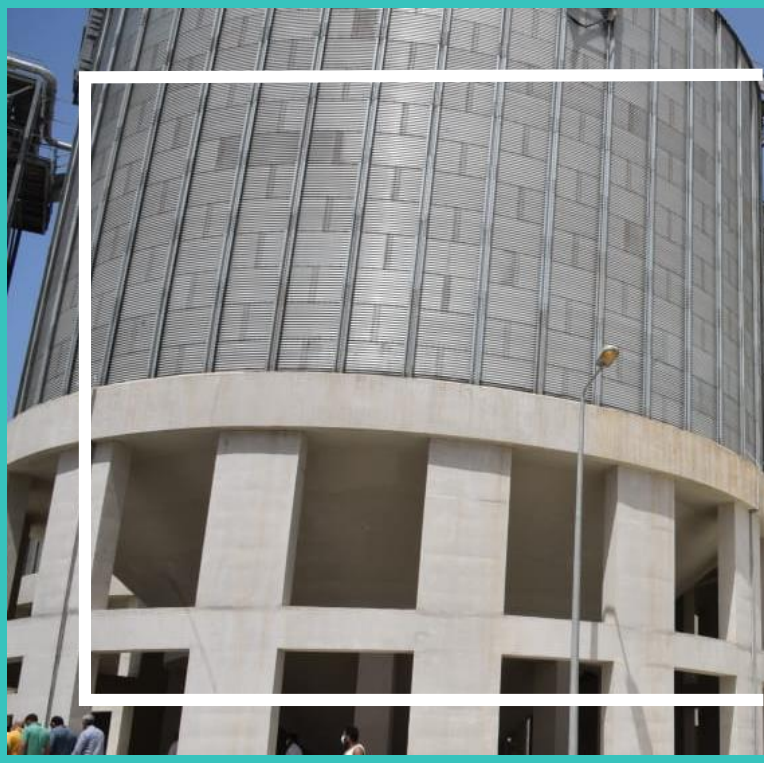

تقع المحطة على مساحة تبلغ 15 ألف متر مسطح بسعة تخزينية 1200 طن.

وإيمانًا من الدولة بأهمية تنمية الزراعة، تم إصدار قرار رئيس الوزراء رقم 2432 لسنة 2017، بتخصيص قطعة أرض كائنة بجوار الوحدة البيطرية بوسط مدينة النجيلة - محافظة مطروح، لصالح مديرية الزراعة بمطروح؛ لإقامة مركز إرشاد زراعي عليها.

سعيًا من الدولة إلى توفير أفضل بيئة زراعية واستصلاح المزيد من الأراضي للتنمية الزراعية تم تنفيذ مشروع حصاد المياه والممارسات الزراعية الجيدة بتكلفة تبلغ نحو 900 ألف يورو.

تنفيذ مشروع المواءمة في البيئات الصحراوية، يمتد المشروع من غرب الضبعة حتى السلوم بطول 320 كيلومترًا، وعمق 40 - 70 كيلومترًا جنوبًا في واحة سيوة، بتكلفة نحو 81.6 مليون دولار، كما تم القيام بعمل 3 حملات للرش الوقائي لسوسة النخيل الحمراء بسيوة، فتم رش نحو 2650 لتر مبيد مكافحة سوسة النخيل، وتم رش مساحة 4650 فدانًا عن طريق الرش الوقائي بنصف الثمن.

جارٍ تنفيذ مشروع للأنظمة البيئية السليمة لتنمية المراعي في منطقتي براني ورأس الحكمة بتكلفة نحو 3.5 ملايين دولار.

وسعيًا لتحقيق التنمية الريفية المستدامة بمطروح، استفاد عدد 250 أسرة بدوية بطريقة مباشرة من خلال استصلاح وديان جديدة وإعادة تأهيل الوديان القديمة، وعدد 400 أسرة استفادة غير مباشرة، وتوفير خدمة الميكنة للمزارعين بمناطق الوديان المراد تنفيذها، بتكلفة بلغت 2 مليون يورو بما يعادل 37.5 مليون جنيه، كما تم تنفيذ مشروع "التنمية الزراعية المستدامة بالساحل الشمالي الغربي (حوض القصابة - باجوش - مطروح) بتكلفة 1.8 مليون جنيه، كما استفادت 220 أسرة بدوية بواقع فدان مستصلح ببطون الوديان لكل أسرة، يُزرع بالتين أو الزيتون ويساهم في تحسين دخل الأسر على المدى الطويل.

استفادت 3 آلاف أسرة من مزارعي الزيتون من حيث توفير الخدمة لعصر الزيتون وإنتاج زيت ذي جودة عالية لزيادة الدخل، بتكلفة بلغت نحو مليون يورو بما يعادل 19 مليون جنيه.

تم توفير مشروعات زراعية لدعم الشباب، من خلال زراعة 3 أفدنة زيتون لكل شاب، وبئر مجمع لمياه الأمطار، وبلغ عدد الشباب المستفيدين نحو 160 شابًا بتكلفة تقدر بنحو 4 ملايين جنيه، كما تمت الموافقة على استكمال المشروع لعدد 50 شابًا بمبلغ 1.3 مليون جنيه.

بالإضافة إلى ذلك، جارٍ العمل ببرنامج الاتحاد الأوروبي المشترك للتنمية الريفية (JRDP)، الذي يتم تنفيذه في محافظات: المنيا، والفيوم، ومطروح، وتبلغ تكلفة المشروع الإجمالية نحو 29.9 مليون دولار كمنحة بما يعادل 469.1 مليون جنيه.

تم استصلاح وزراعة مساحة 600 فدان في بطون الوديان لخدمة المجتمعات البدوية بمطروح، وتمت إعادة تأهيل 55 كيلومتر من الأودية الجديدة لزيادة رقعة الأراضي الزراعية بحوالي 741 فدانًا بمطروح.

كما تتميز المحافظة بوفرة وتنوع في الإنتاج السمكي، مع إنتاج اللحوم والدواجن، فيبلغ إجمالي إنتاج المحافظة من اللحوم الحمراء 11 ألف طن في السنة، ويبلغ إنتاج المحافظة من اللحوم البيضاء 6.5 آلاف طن في السنة، ويبلغ الإنتاج السمكي 507 أطنان سنويًّا.

لذلك تم استزراع التونة الزرقاء بمنطقة جرجوب، بعدد 44 حوضًا بطاقة 280 طنًا، وعدد 32 قفصًا بحريًّا بطاقة إنتاجية 3.8 آلاف طن كمرحلة أولى.

كما يتم تطوير مجزر الحمَّام شرق محافظة مطروح، بإجمالي تكلفة 38 مليون جنيه، يضم خطي ذبح، أحدهما للماشية، والآخر للأغنام، حيث تم إنشاؤه على أحدث النظم العالمية والبيئية.

كما تم إصدار قرار رئيس الجمهورية رقم 449 لسنة 2018، بإعادة تخصيص مساحة 34 ألف فدان ناحية محافظة مطروح من الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة، لصالح القوات المسلحة، وكذلك إعادة تخصيص مساحة 232 فدانًا ناحية مطروح من الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة، لصالح جهاز مشروعات الخدمة الوطنية بالقوات المسلحة لاستخدامها في مشروعات الاستزراع السمكي، وذلك نقلًا من الأراضي المخصصة للأنشطة السياحية.

ونتيجة لهذه الجهود المبذولة من قِبَل الدولة، فقد وصل إجمالي المساحة المزروعة بالمحافظة عام 2020 إلى 396.8 ألف فدان، كما وصل إجمالي المساحة المحصولية عام 2019 إلى 523.6 ألف فدان.

وبلغت كمية المياه النيلية المستخدمة في الزراعة بالمحافظة 0.4 مليون متر مكعب في السنة عام 2021/2020، كما بلغت كمية المياه المستخدمة في الزراعة من المياه الجوفية نحو 484 مليون متر مكعب خلال العام نفسه، وبذلك وصل إجمالي كمية المياه المستخدمة في قطاع الزراعة من المياه النيلية والجوفية والصرف نحو 2.8 مليار متر مكعب عام 2020.

0.4 مليار متر مكعب في السنة

كمية المياه النيلية المستخدمة في الزراعة بالمحافظة عام 2021/2020.

523.6 ألف فدان

إجمالي المساحة المحصولية بالمحافظة خلال عام 2019.

البتـــــــرول والثـــــــروة المعدنيـــة

تتميز المحافظة بوفرة معامل تكرير البترول إلى جانـــب تـــوافر الخامـــات الصـــناعية بمراكـــز المحافظة، والتي تتركز في مراكز مرسى مطروح، والسلوم، ووجود محاجر للجير وعدد من محاجر الرمـال والـدولميت التـي تهيـئ إقامـة منتجـات صناعية عليها.

لـذلك تمـت تنميـة العديـد مـن حقـول الغـاز الطبيعـي منهـا، تنميـة حقـل "هيـدرا" للغـاز الطبيعي لزيادة الناتج المحلي، وتوفير احتياجات البلاد من الغاز الطبيعي بإنتاج 160 مليون قدم مكعـب فـي اليـوم، و7 آلاف برميـل فـي اليـوم متكثفات، بتكلفة 50 مليون دولار، وتنمية حقل غاز الياسمين بالصحراء الغربية لإنتاج 20 مليون قدم مكعب غاز في اليوم، بعدد 3 آلاف برميل متكثفات في اليوم، بتكلفة 84 مليون دولار.

إنشاء التسهيلات المؤقتة لشركة "بتروسنان" لإنتاج حوالي 15 مليون قدم مكعب في اليوم و400 برميل متكثفات في اليوم.

وذلك من خلال إجراء تسهيلات مؤقتة لتجميع إنتاج الغاز من آبار منطقة شرق علم الشاويش (عدد 3 آبار)، بالإضافة إلى الغازات المصاحبة لإنتاج الزيت الخام بالمنطقة، بتكلفة 12 مليون دولار.

كما تمت تنمية خزان الأبولونيا الجوفي، من خلال إنتاج حوالي 20 مليون قدم مكعب غاز في اليوم من خلال حفر 3 آبار أفقية مع إجراء تكسير هيدروليكي متعدد لطبقة الأبولونيا بها كمشروع تجريبي لتقييم إنتاجية الآبار، وكميات الغاز الممكن استخراجها من البئر، بتكلفة 25 مليون دولار.

وسعيًا من الدولة إلى زيادة طاقة الشحن، تم تنفيذ خط الشحن البحري بميناء الحمراء بالعلمين الجديدة، لتصل طاقة الشحن إلى مليون برميل يوميًا من البترول الخام، وبتكلفة تقدر بنحو 100 مليون دولار، كما يُعد ميناء الحمراء مركزًا فرعيًا معتمدًا متكاملًا، فقد تم توفير كل المقومات الاستراتيجية بمنطقة ميناء الحمراء البترولي لتصبح مركزًا لتداول الطاقة، ومنفذًا لمشروعات التكرير والبتروكيماويات في مدينة العلمين، بدءًا من منظومة السلامة والصحة المهنية وحماية البيئة، ومنظومة المراقبة الأمنية، ومنظومة مكافحة التلوث البحري للزيت الخام على ساحل البحر المتوسط.

وبناءً على ذلك، شهدت المحافظة زيادة ملحوظة في عدد المشتركين في خدمة الغاز الطبيعي خلال عام 2020 وصلت إلى 45.7 ألف مشترك، مقارنة بـ 232 مشتركًا في عام 2015، كما وصل عدد الاتفاقيات البترولية السارية إلى 61 اتفاقية، ووصل عدد الاكتشافات البترولية الجديدة إلى 41 اكتشافًا في عام 2019.

كما بلغ إجمالي عدد مستودعات البوتاجاز في محافظة مطروح 42 مستودعًا عام 2019، وبلغ عدد أنابيب البوتاجاز المنصرفة 4.2 ملايين أنبوبة خلال العام نفسه.

السـياحة والآثـار

تقع محافظة مطروح على شاطئ البحر المتوسط، وتتمتع بالطبيعة الساحلية الخلابة، حيث تتميز بأجمل المناظر الطبيعية في العالم وذلك بفضل مياهها الصافية النقية، وشواطئها الرملية البيضاء مثل شواطئ عجيبة، والغرام وكليوباترا، وروميل، والأبيض، وتنتشر القرى السياحية بطول الساحل.

كما تتمتع المحافظة بالمقومات السياحية والطبيعية منها السياحة البيئية، والسفاري، والسياحة العلاجية، حيث العلاج بالرمال الحارة التي تشفي أمراض الجلد، وأمراض الروماتيزم، وآلام المفاصل، وكذلك تتميز المحافظة بوجود المحميات الطبيعية مثل محمية سيوة الطبيعية، ومحمية السلوم. كما يوجد بها العديد من الأسواق التقليدية التي تجذب الزائرين والسائحين، ويبلغ عدد الفنادق السياحية بالمحافظة 34 فندقًا في عام 2019، وقد أولت الدولة اهتمامًا كبيرًا بتحسين البنية الأساسية للفنادق.

فتم رفع كفاءة فندق عروس البحر بمدينة مرسى مطروح، بتكلفة نحو 335 ألف جنيه، وأيضًا، تم افتتاح متحف الآثار بمطروح الذي تم إنشاؤه داخل مكتبة مصر العامة؛ لإلقاء الضوء على مدينة مرسى مطروح وتاريخها الحافل على مر العصور من واقع أعمال الحفائر بالمنطقة، تبلغ المساحة الكلية للمتحف 728 مترًا مربعًا، مقسمة على طابقين، بتكلفة بلغت مليون جنيه.

وسعيًا من الدولة إلى تنشيط السياحة، أطلقت وزارة السياحة والآثار فيديو قصيرًا على مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بها، وبالهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي، عن محافظة مطروح، وذلك في إطار الحملة الدعائية التي أطلقتها في شهر سبتمبر 2021 على هذه المواقع للترويج السياحي للمحافظات المصرية، احتفالًا بيوم السياحة العالمي، والذي يتم الاحتفال به يوم 27 سبتمبر من كل عام.

في إطار سعي الدولة إلى زيادة الأماكن السياحية، تم تطوير قلعة شالي وجامع أغورمي بسيوة؛ فقد تم ترميم السور المحاط بقلعة شالي، وأصبح السور مرئيًّا بوضوح من عدة زوايا، وتم تثبيت الأجزاء المهدَّمة من حوائط المدينة، وترميمها بنفس الخامات الأصلية للمدينة القديمة، وفتح الشوارع والممرات الخاصة بالقلعة القديمة، وذلك بعد إزالة الكرشيف المتراكم عليها، بتكلفة بلغت 600 ألف يورو منحة من الاتحاد الأوروبي في عام 2020.

كما تمت إقامة الممشى الزجاجي في "حمَّام كليوباترا" بطول 72 مترًا وعرض 4 أمتار، بتكلفة بلغت نحو 11 مليون جنيه. لتنشيط السياحة الداخلية، تم تطوير وصيانة بعض الأماكن السياحية، مثل: الكورنيش بمطروح، هضبة عجيبة، صيانة الخدمات الشاطئية بشواطئ (الغرام - الأبيض - كليوباترا - الليدو مطروح العام - وروميل، تطوير شارع علم الروم، تطوير ورفع كفاءة مدخل مطروح الشرقي).

تم تجميل مدخل مدينة الضبعة، وتم إنشاء سور جمالي، لكورنيش الأبيض، وتم إنشاء جزيرة وسطى بكورنيش الأبيض بطول 8 كيلومترات، بتكلفة نحو 2.8 مليون جنيه، وتم تنفيذ أعمال صيانة، وترميم لطريق مدخل النجيلة الساحلي بطول 10 كيلومترات، واستكمال تجميل المدخل الشرقي والغربي بمدينة النجيلة بتكلفة نحو 4.2 ملايين جنيه.

كما تم تنفيذ مشروعات لحماية وتطوير السواحل والشواطئ المصرية، حيث تم تنفيذ أعمال صيانة وتطوير بشواطئ الأبيض بتكلفة 6.5 ملايين جنيه، كما تمت أعمال المرحلة الأولى من تطوير خليج مطروح بتكلفة 27 مليون جنيه.

وجارٍ تنفيذ المرحلة الثانية من تطوير شاطئ الأبيض بتكلفة 173 مليون جنيه، والمرحلة الثانية من تطوير خليج مطروح بتكلفة 9.2 ملايين جنيه.

في إطار خطة الدولة للتنمية العمرانية 2052، على مستوى الجمهورية، يتم تنفيذ مدينة العلمين الجديدة التي تبلغ مساحتها 48 ألف فدان تقريبًا، وتعد إحدى مدن الجيل الرابع الحديثة، فهي من المدن التي تعد صديقة للبيئة، ونموذج جديد للمدن الساحلية المصرية التي تحقق تنمية متكاملة ومتنوعة، وبها أبراج تضاهي أبراج دبي، وتم تنفيذ المدينة لاستيعاب أكثر من 3 ملايين نسمة، وتنقسم المدينة إلى ثلاث شرائح، سياحية، استثمارية، تاريخية.

يتم تنفيذ تنمية الساحل الشمالي الغربي من العلمين وحتى السلوم، والذي يمتد بنطاق الساحل الشمالي الغربي من العلمين وحتى السلوم لمسافة نحو 500 كيلومتر، بنطاق وظهير صحراوي يمتد في العمق لأكثر من 280 كيلومتر، ليشغل مسطح نحو 160 ألف كيلومترًا مربع تقريبًا.

من أهم الأهداف الاستراتيجية للتنمية الإقليمية للساحل الشمالي الغربي تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع لا يقل عن 12% في السنة، وتوطين ما لا يقل عن 5 ملايين نسمة، وتوفير

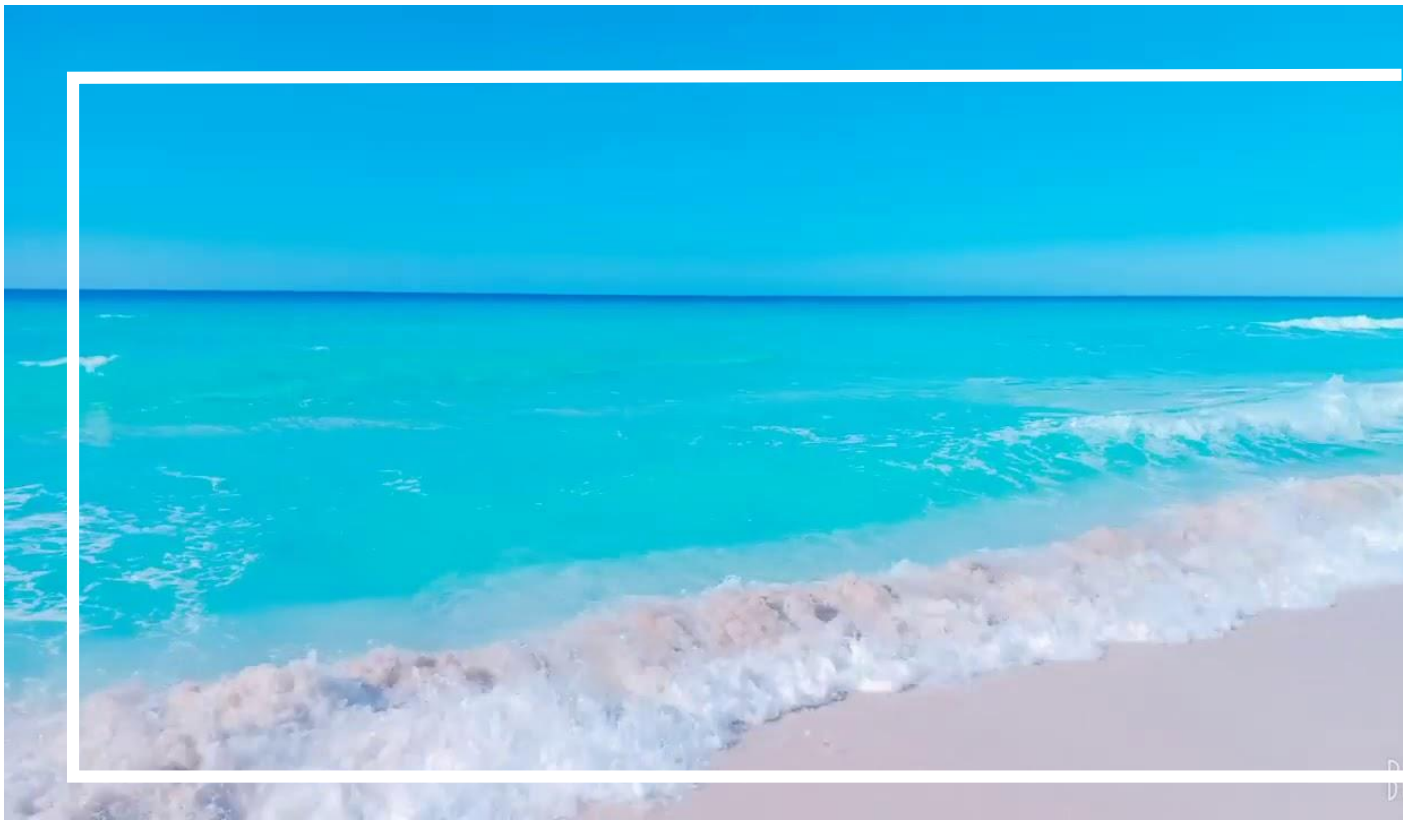

نحو 1.5 مليون فرصة عمل، بالإضافة إلى دمج المنطقة في الاقتصاد القومي والعالمي عن طريق زيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من أقل 5% حاليًا إلى 7%.

وتم افتتاح الممشى السياحي "الشاطئ" بمدينة العلمين، والذي يبلغ طوله 14 كيلومترًا. كما تم إنشاء فندق الماسة بالعلمين الجديدة، وتم الانتهاء من تنفيذ مسجد الماسة، وجارٍ الانتهاء من تنفيذ مول ضخم بالمشروع، كما يتم العمل أيضًا بمنطقة مارينا اليخوت، وتم بدء تشغيل 3 سينمات جديدة في أبراج فندق الماسة ضمن مشروعات مدينة العلمين الجديدة.

وتم إنشاء مقر مجلس الوزراء، بمدينة العلمين الجديدة، حيث يعد مبنى مجلس الوزراء الجديد في مدينة العملين الجديدة رسالة قوية من الدولة والحكومة على عزمها ورغبتها في تطوير الساحل الشمالي بالكامل، وجعل مدينة العلمين الجديدة مدينة سكنية طوال العام، وليست مدينة موسمية، بالإضافة إلى هذه الإنجازات تم إصدار العديد من القرارات للاستثمارات السياحية ومنها:

- قرار وزير الإسكان والمرافق رقم 395 لسنة 2015، باعتماد تعديل تخطيط وتقسيم قطعة الأرض المخصصة للشركة المصرية للاستثمارات السياحية "فولكانو"، بالساحل الشمالي الغربي لإقامة مشروع قرية هايدي السياحية.
- قرار وزير الإسكان والمرافق رقم 249 لسنة 2016، بتعديل بعض أحكام القرار رقم 218 لسنة 2009 باعتماد التخطيط والتقسيم لقطعة الأرض المخصصة لشركة عمران مصر للتنمية العقارية بالساحل الشمالي الغربي، طريق الإسكندرية / مطروح الساحلي بمساحة 133.3 فدانًا؛ لإقامة قرية روزانا السياحية. بالإضافة إلى العديد من قرارات التخصيص لإنشاء قرى سياحية لتنشيط الاستثمار في مجال السياحة، وتنمية الساحل الشمالي الغربي.

03

التنميـــــــــة المجتـــمعيـــة

تُعد التنمية المجتمعية ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة؛ والتي تنطوي على الاستثمار في الشباب ورعايتهم فكريًّا وبدنيًّا، وتوفير مظلة للحماية والضمان لجميع أفراد المجتمع، وتعزيز المواطنة، وتوفير الاحتياجات الأساسية التي لا غنى عنها.

أهم المؤشرات

90 مليون جنيه

تكلفة إنشاء وتطوير عدد 19 مركز شباب بالمحافظة في الفترة (2014 - 2020).

13 كنيسة

عدد الكنائس التي تم تقنين أوضاعها حتى أبريل 2021.

175 مليون جنيه

تكلفة إنشاء صومعة الحمَّام بالمحافظة عام 2019.

39 مليون جنيه

تكلفة رفع كفاءة 3 محاكم بالمحافظة خلال الفترة (2014 - 2020).

74 مليون جنيه

إجمالي ما تم صرفه لعدد 19.7 ألف مستفيد من برنامج تكافل وكرامة عام 2020/2019.

16.2 ألف أسرة

عدد الأسر المستفيدة من مشروعات الأسر المنتجة بالمحافظة عام 2020.

رعايـــــــة الشـــــــباب والرياضة

في إطار **الاهتمام بتطوير البنية الأساسية الشبابية والرياضية** في مختلف مراكز المحافظة خاصة في السنوات الأخيرة، وتوجيه كل الدعم والموارد من أجل توفير مراكز شباب في عدد من القرى المحرومة لخدمة شبابها، وفي إطار جهود الدولة المصرية لدعم الشباب الذين هم ركيزة المجتمع، قامت المحافظة بتنفيذ مشروعات عدة في المدن والقرى، وتطوير العديد من مراكز الشباب، وذلك بتكلفة إجمالية 90 مليون جنيه، حيث تم إنشاء عدد 9 ملاعب خماسية بمراكز الشباب بتكلفة 9 ملايين جنيه، فتم إنشاء عدد من الملاعب، منها: ملعب مصر، ملعب فوكة، ملعب زاوية العميد، ملعب مركز شباب الصحفاق، ملعب مركز شباب جميمة، ملعب الزغرات، ملعب اليرموك، ملعب مركز شباب الزويدة. كما تم إنشاء وتطوير ورفع كفاءة مبانٍ إدارية بمراكز الشباب بعدد 10 مراكز شباب بتكلفة 81 مليون جنيه.

نـذكر مـن تلـك المشـروعات، اسـتكمال المبنـى الإداري لنادي الواحة، تطوير ورفع كفاءة كل من مركـز شـباب سـيدي عبـد الـرحمن، مركـز شـباب أبو مرقيق، مركز شباب الرويسات، مركز شباب العلمـين، مركـز شـباب الزويـدة، مركـز شـباب أبو سبيحة، مركز شباب الرجاء.

بالإضافة إلى ذلك، تم تطوير مراكز شباب ضمن مبـادرة "حيـاة كريمـة" بتكلفـة نحـو 4.8 ملايـين جنيه، منها مركز شباب بهي الدين، مركز شباب العبور، مركز شباب سيدي شبيب.

استكمالًا لتلك الجهود، تم إنشاء مركز شباب سـيوة بتكلفـة إجماليـة 4.2 ملايـين جنيـه، مركـز شباب الأبيض بقرية أم الرخم بمرسى مطروح، بتكلفة إجمالية 960 ألف جنيه، مركز شباب قرية سـواني جـابر بتكلفـة 5.2 ملايـين جنيـه، المركـز مقام على مساحة 300 متر ويضم مبنىً إداريًّا من طابقين به مكتبة وصالات ألعاب.

كمـا تـم إنشـاء حمَّـام سـباحة نصـف أوليمبـي بحديقة كليوباترا بمدينة مرسى مطروح بتكلفة نحـو 4.3 ملايـين جنيـه، كمـا تـم دعـم وتطـوير 33 ناديًـا بالمحافظـة، بإجمـالي تكلفـة 22.4 مليون جنيه.

أيضًـا، تـم إصـدار قـرار رئـيس الـوزراء رقـم 3429 لسـنة 2016، بتخصـيص قطعـة أرض كائنة بناحية أبو ميلاد - مدينة براني - بمحافظة مطروح، لإقامة مركز شباب عليها.

ويأتي ذلك في إطار جهود الدولة للتشجيع على ممارسـة الرياضـة مـن خـلال تـوفير الأنديـة والسـاحات الرياضـية، وإتاحتهـا لجميـع الفئـات العمريّة بالمجان.

ونتيجة للجهود المبذولة من قِبَل الدولة، فقد وصل عدد الأندية بالمحافظة إلى 46 ناديًا عام 2020، كمـا وصـل عـدد مراكـز الشـباب إلـى 96 مركزًا عام 2020، بإجمالي عدد أعضاء وصل إلى 15.8 ألف عضو خلال العام نفسه.

التضـــامن الاجتمـــاعي

تشهد محافظة مطروح حاليًا تفعيل مبادرة "حياة كريمة" للفئات الأكثر احتياجًا، في 5 قرى بالتنسيق بين وزارة التضامن الاجتماعي وجمعية الأورمان، وهي قرى سيدنا هود مركز الحمَّام، وقرية أبومزهود مركز سيدي براني، وقريتا زاوية العوامة وسيدي شبيب مركز الضبعة، وقرية بهي الدين مركز سيوة، فقد تم إنفاق نحو 141 مليون جنيه في عدة قطاعات مختلفة للمرحلة الأولى من مبادرة حياة كريمة.

- تم تسليم عدد 18 وحدة سكنية لقرية سيدنا هود التابعة لقرى البنجر بمركز الحمَّام، ومبلغ ألفي جنيه لكل مواطن، بإجمالي 360 ألف جنيه للمستفيدين من مبادرة حياة كريمة.
- تم تجديد عدد 134 منزلًا ضمن مبادرة "حياة كريمة" بتكلفة نحو 7.4 ملايين جنيه.
- تم صرف مساعدات برنامج تكافل وكرامة بتكلفة بلغت نحو 74.1 مليون جنيه لعدد 19.7 ألف مستفيد 2020/2019.
- تم توزيع مساعدات عينية على الأسر الأكثر احتياجًا بتكلفة نحو 18 مليون جنيه.
- تم اعتماد 500 مشروع ضمن برنامج فرصة بتكلفة نحو 7 ملايين جنيه.
- تم صرف مساعدات نقدية للأسر المتضررة من التصحر والجفاف بتكلفة نحو 12 مليون جنيه.
- تم صرف معاشات لمصابي الألغام، وتقديم منحة العاشر، وعيد الأضحى بتكلفة نحو 3 ملايين جنيه.
- ولتقديم الخدمات الاجتماعية للجمهور، تم إنشاء مراكز خدمات اجتماعية وفقًا للنموذج الموحد للوزارة على مساحة 250 مترًا في إدارة الحمَّام الاجتماعية، وإدارة السلوم الاجتماعية، واستراحات السلوم الاجتماعية، بتكلفة 4 ملايين جنيه، كما تم إنشاء مجمع خدمي بالكيلو 4 بمحافظة مطروح بتكلفة 13.8 مليون جنيه.

كما تمت صيانة وتطوير بعض مراكز الخدمة الاجتماعية، ومنها، النجيلة الاجتماعية بتكلفة 150 ألف جنيه، دار الملاحظة بجمعية الفاع الاجتماعية بتكلفة نحو 1.5 مليون جنيه.

كما أولت الدولة اهتمامًا كبيرًا بتطوير وحدات الشؤون الاجتماعية التي تخدم المواطنين، خلال الفترة من 2014 إلى 2020، حيث تمت صيانة مبنى الملاحظة بالكيلو 7 التابع للشؤون الاجتماعية بمطروح بتكلفة 298 ألف جنيه. أيضًا تمت صيانة إدارة مطروح الاجتماعية وترميمها، وصيانة دار الأيتام بمديرية الشؤون الاجتماعية بمطروح وترميمها، وصيانة مبنى مديرية الشؤون الاجتماعية بمطروح.

إضافة إلى تلك الجهود، تم إنشاء مركز الرعاية النهاري للأطفال شديدي التوحد، ومكتب خدمة ذوي الهمم بتكلفة بلغت نحو 3.5 ملايين جنيه، كما تم تطوير مؤسسات إيوائية وتجهيز عددًا من الحضانات بتكلفة نحو 3 ملايين جنيه، وتطوير مركز الإدمان بتكلفة 17.2 مليون جنيه.

اهتمامًا من الدولة بتوفير فرص عمل للشباب، تم صرف مبلغ 1.2 مليون جنيه، من خلال المبادرة القومية "مشروعك" الممولة من البنوك لعدد 9 مشروعات متنوعة. كما تم منح قروض من صندوق التنمية المحلية لعدد 160 مشروعًا، بتكلفة 870 ألف جنيه. ونتيجة لهذه الجهود المبذولة من قِبَل الدولة في قطاع التضامن الاجتماعي، فقد وصل عدد مستفيدي الضمان الاجتماعي بالمحافظة عام 2020 إلى 3.8 آلاف مستفيد بتكلفة 7.8 ملايين جنيه، كما وصل عدد الأسر المستفيدة من مشروعات الأسر المنتجة بالمحافظة إلى 16.2 ألف أسرة خلال العام نفسه.

التمـــــوين والتجـــــارة الداخلية

تعمل الدولة على التوسع في عدد منافذ بيع السلع التموينية؛ لتوفير السلع الأساسية بأسعار مناسبة للمواطنين، فقامت الدولة بتنفيذ عدد من المشروعات في المحافظة أهمها، إنشاء 17 منفذًا من مشروعات جمعيتي بمحافظة مطروح، وهو بروتوكول تعاون بين وزارة التموين والتجارة الداخلية ممثلة في الشركة القابضة للصناعات الغذائية والشركات التابعة لها، وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ويهدف المشروع إلى زيادة عدد المنافذ السلعية وتوفير السلع الأساسية بأسعار مناسبة للمواطنين، بإجمالي عدد مستفيدين بلغ 51 ألف مستفيد من هذه الخدمة.

في سياق متصل، تم إنشاء صومعة الحمَّام بمحافظة مطروح، وذلك بقدرة استيعابية 45 ألف طن؛ بهدف الحفاظ على المخزون الاستراتيجي للقمح بتكلفة 175 مليون جنيه عام 2019.

تم إنشاء مراكز الخدمة التموينية بمحافظة مطروح، تتمثل أهداف المشروع في تقديم وتسهيل جميع الخدمات التموينية للمواطنين، وتم تطوير وتجديد (دلتا ماركت) بتكلفة 300 ألف جنيه، كما تم افتتاح مركز تموين الكيلو 4 ومنطقة القصر، كما تم استكمال وتشطيب المبنى الإداري لإدارة تموين مطروح ومكتب تموين مطروح.

كما تم إصدار قرار رئيس الوزراء رقم 467 لسنة 2019، بتخصيص قطعة أرض من أملاك الدولة الخاصة بناحية الكيلو (4) - حي الزهور - مركز ومدينة مطروح - محافظة مطروح، لصالح وزارة التموين والتجارة الداخلية؛ لإقامة مكتب لحماية المستهلك عليها.

ختامًا، فإن قطاع التموين في المحافظة اتخذ مسارًا إيجابيًّا نحو التنمية؛ فقد ارتفع عدد البطاقات التموينية في عام 2020 إلى 106 آلاف بطاقة مقارنة بـ 85.7 ألف بطاقة في عام 2014.

كما بلغ عدد الأفراد المستفيدين من البطاقات التموينية الذكية 318 ألف فرد.

تطور عدد البطاقات التموينية بالمحافظة خلال عامي 2014 و2020

(ألف بطاقة)

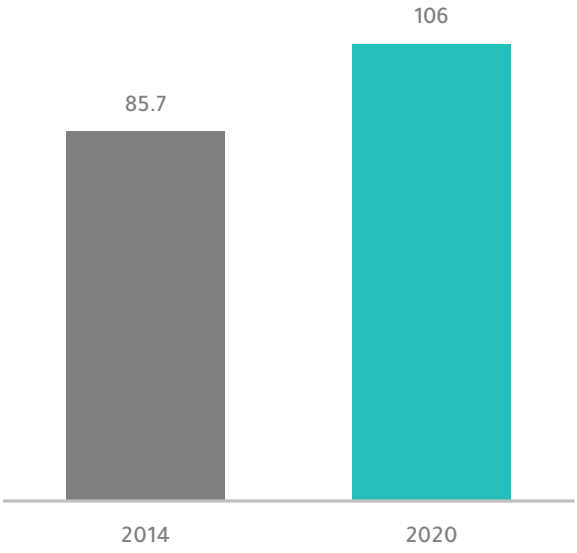

المصدر : وزارة التموين والتجارة الداخلية.

العدالـــــــة والأمـــــــن

شهدت محافظة مطروح عملية رفع كفاءة عدة محاكم بالمحافظة، في إطار الجهود الحثيثة التي تبذلها الدولة المصرية لتطوير المنظومة القضائية، وتحسين خدمات العدالة المقدمة للمواطنين، حيث تم إنشاء ورفع كفاءة عدد 3 محاكم بالمحافظة بتكلفة إجمالية 38.7 مليون جنيه، ومنها: محكمة مرسى مطروح الابتدائية بتكلفة 6 ملايين جنيه، إنشاء مجمع محاكم مرسى مطروح بتكلفة 30.7 مليون جنيه، وإنشاء محكمة مرسى مطروح الابتدائية بتكلفة 2 مليون جنيه، كما تم إنشاء مبنى إداري لقسم تراخيص المرور بالكيلو 7 بمطروح، وإنشاء نقطة إطفاء علم الروم، وصيانة مبنى الإغاثة والطوارئ بالسلوم.

كما حرصت الدولة على الاهتمام بإنشاء محاكم، فأصدرت العديد من القرارات لتخصيص أراضٍ لإقامة محاكم عليها، ومنها: قرار وزير العدل رقم 6218 لسنة 2014، بإنشاء نيابة كلية، ونيابة كلية لشؤون الأسرة بمحافظة مطروح.

قـرار رئـيس الـوزراء رقـم 443 لسـنة 2017، بتخصيص قطعة أرض بناحية علم الروم بمركز ومدينة مطروح؛ لإقامة فرع لهيئة قضايا الدولة بمطروح عليها.

كما اهتمت الدولة بتكثيف وتأمين المنشآت والمواطنين، لاسيما لوجود عدد من المنشآت العسكرية بالمحافظة مثل: افتتاح قاعدة براني العسكرية في يوليو 2017، وافتتاح قاعدة محمد نجيب العسكرية في العام نفسه، والتي تقع في مدينة الحمَّام بمحافظة مطروح على مساحة 18 ألـف فـدان، أُنشـئت بتغييـرات كبيـرة واستراتيجية في التكتيك العسكري المصري، وتوافر الحماية للمشروعات القومية، وعلى رأسها "محطة الضبعة النووية، وحقول البترول والحدود".

وضمن خطة التطوير الشاملة للقوات البحرية، وتحقيق الأمن البحري، تم افتتاح قاعدة "3 يوليو" البحرية، التي تُعدُّ من أحدث وأكبر القواعد البحريـة، حيـث تقـام علـى مسـاحة 10 ملايين متر مربع على البحر المتوسط، وتقع في منطقة جرجوب على الساحل الشمالي الغربي لمصر عند بلدة النجيلة على مسافة 70 كيلومترًا غرب مطروح وتبعد عن ليبيا 140 كيلومترًا.

وتعتبر القاعدة إضافة لمصر على الاتجاه الاستراتيجي الغربي للبحر المتوسط، تنوعت مكونات القاعدة لتشتمل على 74 منشأة تضم العديد من الوحدات القتالية، ومركز للعمليات، وآخر للتدريبات المشتركة، بالإضافة إلى مهبط للطائرات.

وتوضح قاعدة "3 يوليو" مدى التزام الدولة المصرية بتأمين قناة السويس، وتحقيق الأمن البحري وحرية الملاحة الدولية، ومنع الهجرة غير الشرعية، إضافة إلى تأمين المقدرات المصرية الاقتصادية بالبحر في منطقة من أهم المناطق الاستراتيجية على مستوى العالم، كما تتيح القدرات الذاتية للقاعدة القيام بكل المهام القتالية، والتدريبية، واللوجستية.

التســـــامح والتعـــايش

تقوم الدولة بممارسات تستهدف ترسيخ قيم التسـامح والعـيش المشـترك؛ لـذلك أولـت اهتمامًا كبيرًا بدور العبادة نظرًا لدورها البارز في نشر رسالة التسامح الديني، فتم إنشاء وتجديد العديد من المساجد أبرزها:

- تـم إنشـاء مسـجد "المـولى" بـ "العلمـين الجديدة"، الذي يعد أيقونة المعمار الحديث، ويجمـع مـا بـين التـراث والحداثـة، ويُقـام المسـجد على مسـاحة 3.2 آلاف متـر، داخـل المنطقـة التراثيـة بمدينـة العلمـين الجديـدة، وتـم إنشـاء مسـجد أولاد غنـيم بـالعلمين بتكلفة نحو 2.8 مليون جنيه.
- كمـا تـم إنشـاء بعـض المسـاجد فـي مدينـة الحمَّـام، وجـاء مـن أبرزهـا، مسـجد القريـة الحمراء، بتكلفـة 7 ملايين جنيه، ومسـجد نـور الإسـلام بتكلفـة 2.2 مليـون جنيـه، ومسـجد 27 البنجر، بتكلفة 2.2 مليون جنيه.

كما تم إنشاء مسجد الفرقان، ومسجد الحرمين، بتكلفة نحو 5.8 ملايين جنيه بمدينة مطروح، ومسجد الصحابة في مدينة البراني، بتكلفة نحو 4 ملايين جنيه، كما تم افتتاح مسجدي سيدي عبد السلام، بواحة سيوة، بتكلفة نحو 1.3 مليون جنيه، ومسجد النور بتكلفة بلغت نحو 2.8 مليون جنيه.

بالإضافة إلى مشروعات إحلال وتجديد وأعمال صيانة لعدد 60 مسجدًا خلال الفترة (يونيو 2014 - يونيو 2020)، أبرزها: الإيمان عزبة السلام، العرقوب، والكبير بالقصر، التوبة زاوية العوامة، فجر الإسلام، والعميد بمركز الحمَّام، الشبان المسلمين، عباد الرحمن بالحلازين، عمر بن الخطاب بالجراولة، على ابن أبي طالب، والفرقان، سواني جابر، ونصر الله بالضبعة، نور الإسلام بالسلوم، على بن أبي طالب الطريق الدائري .ختامًا، فإن تطوير وإنشاء المساجد في المحافظة اتخذ مسارًا إيجابيًّا؛ فقد وصل عدد المساجد في عام 2020 إلى 1364 مسجدًا حكوميًّا وأهليًّا.

في إطار ترسيخ مبادئ المساواة وعدم التمييز، أسفرت نتائج أعمال اللجنة الرئيسة لتقنين أوضاع الكنائس برئاسة رئيس مجلس الوزراء بشأن تنظيم بناء وترميم الكنائس عن طريق تقنين أوضاع 13 كنيسة وديرًا بالمحافظة.

ومن أبرز تلك الكنائس التي تم تقنينها بالمحافظة: كنيسة الملاك ميخائيل والأنبا بولا بمنطقة الريفية بمطروح، والتي كانت قد شهدت أعمال تخريب بين عامي 2009 و2010.

وتعمل الدولة من خلال مؤسساتها الدينية على ترسيخ مفاهيم التسامح الديني، والتعاون البناء، وقبول الآخر وتطبيق مبادئ التعايش بين الأفراد، وإفشاء السَّلام العادل والشامل في مختلف الميادين والمجالات من أجل التعاون بين الأفراد للنهوض بالدولة إلى آفاق التقدم.

04

التنميـــــــــة المكـــانيـــة

لم تكتفِ مصر بالاستثمار في البشر فحسب، بل استثمرت في الحجر، فقد شهدت التنمية العمرانية خلال السنوات السبع الماضية طفرة كبرى غير مسبوقة.

7 سنوات من الإنجازات

أهم المؤشرات

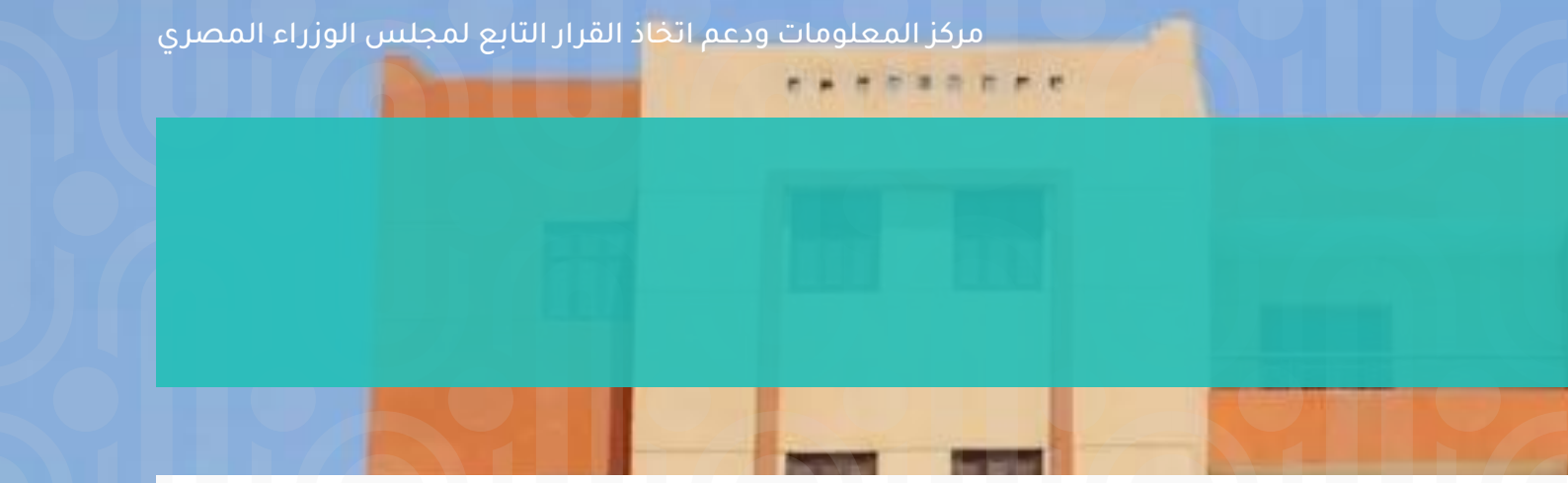

380 مليون جنيه

إجمالي تكلفة عدد الوحدات السكنية المنفذة بالإسكان الاجتماعي حتى عام 2020.

240.2 مليون جنيه

تكلفة تنفيذ العديد من المشروعات بقطاع الموارد المائية والري بالمحافظة خلال الفترة (2014 - 2021).

1500 وحدة سكنية

عدد الوحدات السكنية على الطراز البدوي بالمدينة السكنية بالضبعة.

7.4 ملايين جنيه

تكلفة برنامج رصد المياه الساحلية للبحر المتوسط والبحر الأحمر وخليجي السويس والعقبة في يونيو 2021.

120 مليون جنيه

تكلفة تطوير مساكن الكيلو 4 بالمحافظة.

9 مناطق

عدد المناطق العشوائية التي تم الانتهاء من تطويرها عام 2021.

الإســكان والمجتمعــات العمرانية

تُعـدُّ مشـروعات الإسـكان الاجتمـاعي أحـد أهـم المشـروعات التي توليها الدولـة اهتمامًا كبيـرًا، وذلـك مـن أجـل تحقيـق العدالـة الاجتماعيـة، وتوفير المسكن المناسب والحضاري للمواطن المصـري، وخاصـة الشـريحة المسـتهدفة مـن محدودي الدخل، وفي إطـار سـعي الدولـة لبنـاء مجتمعـات عمرانيـة جديـدة، وإحـداث تطـور حضاري في مختلف المحافظات، فقد تم إنشاء مشـروعات سـكنية عملاقـة فـي محافظـة مطروح شملت مدن، وقرى، ومراكز المحافظة متضمنة جميع الخدمات والمرافق التي يحتاجها المواطن، كما أسـهمت في خلـق فـرص عمـل وفـرص اسـتثمارية لأبنـاء المحافظـة، للحـد مـن ظاهرة البطالة في المجتمع، حيث قامت الدولة بإقامة وحدات سكنية بمساحات مختلفة لتوفير مسكن ملائم.

فـي السـياق ذاتـه، تـم تنفيـذ العديـد مـن مشروعات الإسكان خلال الفترة من عام 2014 إلى عام 2021 في المحافظة كان أبرزها ما يلي:

- الإسـكان الاجتمـاعي بمحافظـة مطـروح، يتمثـل فـي تنفيـذ عـدد 1320 وحـدة إسـكان اجتمـاعي فـي مـدن العلمـين، وسـيدي عبـد الـرحمن، وسـيوة بتكلفـة نحـو 210 ملايين جنيه.
- إنشاء عدد 4 عمارات إسكان إداري ووظيفي بتكلفـة نحـو 6 ملايـين جنيـه، إنشـاء عـدد 10 عمـارات إسـكان اجتمـاعي بسـيوة بتكلفـة نحـو 11 مليـون جنيـه، وإنشـاء عمـارة سـكنية ثلاثة أدوار بإجمالي 12 وحدة سكنية بقرية أم الصغير بسيوة.
- فـي إطـار تلبيـة احتياجـات المـواطنين مـن البيوت البدوية، وتحسين الأحوال المعيشية للمـواطنين، تـم إنشـاء قريـة بدويـة بـالمراقي بسيوة بإجمالي عدد 12 منزلًا بدويًّا.

تبلغ مساحة المنزل 65 مترًا مربعًا بالإضافة إلى حوش سماوي، بتكلفة 1.9 مليون جنيه.

- المدينة السكنية بالضبعة بمحافظة مطروح، بلغت تكلفة المشروع نحو 1.2 مليار جنيه، بدأ تنفيذ المشروع على مساحة 2.4 ألف فدان بأرض الضبعة، كهدية من رئاسة الجمهورية لأهالي الضبعة الذين قاموا بتسليم أرض المحطة النووية للدولة للبدء في إنشاء المشروع النووي الوطني المصري.

تتكون المدينة من 1500 وحدة سكنية على الطراز البدوي و324 عمارة سكنية، ومجمع مدارس، ومكتب بريد، ومحطة وقود، ونقطة شرطة، ومستشفى، ووحدة صحية، وشاطئ عام يقام لأول مرة على الساحل الشمالي لأهالي الضبعة.

تتجه حاليًّا الأنظار صوب الساحل الشمالي في السنوات الأخيرة خاصةً من المستثمرين، والباحثين عن التميز والرفاهية على حد سواء؛ وذلك لأن السياسة العقارية حاليًّا تتجه نحو خلق مجتمعات جديدة في أماكن مميزة؛ لتخفيف الضغط عن العاصمة والإسكندرية، وغيرهما من مناطق التكدس.

في السياق ذاته، تهدف الدولة إلى الاستفادة من المواقع المتميزة للمدن على ساحل البحر المتوسط والأحمر من خلال تحقيق تنمية متكاملة، وتوفر أساسًا اقتصاديًّا متنوعًا وجيلًا جديدًا من المدن الجديدة والمراكز الحضرية الإقليمية والقومية.

عليه، جار الآن تنفيذ القرار الجمهوري رقم 361 لسنة 2020، بإعادة تخصيص بعض قطع الأراضي بمساحة 707.2 آلاف فدان بناحية الساحل الشمالي الغربي بمناطق (الحمَّام - العلمين - سيدي عبد الرحمن - رأس الحكمة، الضبعة، مرسى مطروح - النجيلة، سيدي براني، والسلوم).

لصالح هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة؛ وذلك لاستخدامها في إقامة مجتمعات عمرانية جديدة.

جدير بالذكر أن مدينة العلمين الجديدة برزت كإحدى أهم المشروعات العمرانية في الساحل الشمالي، والتي أقامتها الدولة لتكون وجهة سكنية استثنائية بعيدًا عن التكدس السكاني في العاصمة، حيث تم الاختيار المتأني لموقع العلمين الجديدة من حيث قربها من مناطق التنمية الجديدة الواعدة، فتبلغ المساحة الإجمالية لمدينة العلمين الجديدة 49 ألف فدان لتستوعب 1.6 مليون نسمة.

وتُعدُّ مدينة العلمين الجديدة أول مدينة مليونية في الساحل الشمالي، وتتشابه المدينة مع العاصمة الإدارية الجديدة في ضخامة المشروعات العالمية التي ستقام عليها، ومن أبرز مشروعات الإسكان المقامة بمدينة العلمين الجديدة، التي تهدف إلى تطوير المدينة، وجعلها أكثر جذبًا للسكان:-

- الإسكان المتميز بمدينة العلمين الجديدة، وتتراوح مساحات الوحدات البالغ عددها 536 وحدة، من 95 مترًا حتى 100 متر.
- الحي اللاتيني القديم بمدينة العلمين الجديدة، يمتد الحي على مساحة 450 فدانًا، ويقع الحي في المنطقة الجنوبية في العلمين الجديدة بالقرب من منطقة الجامعات، ومجمع السينمات، والمسرح، ومدينة التراث والثقافة، كما يحتوي الحي اللاتيني على حوالي 12 ألف وحدة سكنية.

ويأتي ذلك في إطار سعي الدولة لبناء مجتمعات عمرانية جديدة وإحداث تطور حضاري في مختلف المحافظات وتوفير سكن ملائم للمواطنين وخاصة الشباب، ولتلبي تطلعات الشعب المصري في تحقيق التنمية، والتقدم، والرخاء.

- عمارات سكن مصر، تم إنشاء عدد 128 عمارة سكنية، ضمن المرحلة الأولى بإجمالي عدد وحدات بلغ 4.1 آلاف وحدة سكانية.
- مجمع سكني 700 فدان بالعلمين الجديدة، المشروع عبارة عن مجمع سكني يضم 10.8 آلاف وحدة سكنية ما بين فيلات، وشاليهات، وعمارات.
- كما تم إنشاء عدد 7 عمارات إسكان اجتماعي مجموعة (1) بالعلمين بتكلفة نحو 23 مليون جنيه، وإنشاء عدد 8 عمارات إسكان اجتماعي بمدينة العلمين مجموعة (2) بتكلفة نحو 27 مليون جنيه.
- أيضًا جارٍ تنفيذ مشروع داون تاون العلمين الجديدة، وهو مشروع استثماري ضخم في منطقة العلمين، ويضم مشروع "ذا جيت" العلمين الجديدة، يقع المشروع في مدينة العلمين الجديدة وتحديدًا في الساحل الشمالي، في مكان حيوي ومتميز على شاطئ البحر الأبيض المتوسط.

وبذلك بلغ إجمالي عدد الوحدات السكنية المنفذة بالإسكان الاجتماعي حتى عام 2020 إلى نحو 1.7 ألف وحدة سكنية، بتكلفة إجمالية 380 مليون جنيه وإجمالي مستفيدين بلغ نحو 7 آلاف مُستفيد.

كما بلغ إجمالي عدد الوحدات السكنية المنفذة بالإسكان المتوسط (دار مصر) حتى عام 2020، عدد 1.1 ألف وحدة سكنية، بإجمالي تكلفة 270 مليون جنيه وإجمالي مستفيدين بلغ نحو 4.3 آلاف مُستفيد، كما تم إنشاء مدينة جديدة في محافظة مطروح حتى عام 2020.

1740 **وحدة سكنية**

إجمالي عدد وحدات الإسكان الاجتماعي المنفذة بالمحافظة حتى عام 2020.

تطـــــوير العشـــــوائيات

خصصت الدولة المصرية الكثير من الأموال للقضاء على أخطر مناطق عشوائية في مطروح، فقامت محافظة مطروح بتطوير عدد 9 مناطق عشوائية تطويرًا شاملًا وتحويلها من مناطق عشوائية إلى مناطق حضرية وذلك حتى نهاية عام 2020، إذ تحولت تلك المناطق لروضات بعد معاناة الأهالي لعقود من انعدام الخدمات والعيش في مساكن غير آدمية تهدد حياتهم وصحتهم.

حيث تم وضع مخطط للقضاء على العشوائيات بمنطقة الطابية،

وتم إقناع أهلها بإزالة منازلهم القديمة وحصول كل أسرة على مقابل إيجار شهري مؤقت بمسكن آخر لحين الانتهاء من إقامة البرج السكني الذي يضم مساكن بديلة لهم، وتم إنشاء 64 وحدة سكنية، بإجمالي تكلفة نحو 38.8 مليون جنيه.

بالإضافة إلى ذلك، تم رفع كفاءة عمارات المنطقة القديمة، وتم الانتهاء من عدد 10 عمارات بالمرحلة الأولى ضمن 37 عمارة، بالتعاون مع أحد البنوك الوطنية وإشراف مديرية الإسكان.

كما سيتم استهداف 6 مناطق سكنية عشوائية أخرى في مدينة مرسى مطروح بالتطوير الشامل وتحويلها من مناطق عشوائية إلى مناطق حضرية بالتنسيق مع صندوق التنمية الحضرية، هذه المناطق هي: "العجارمة، العزبة الغربية، عزبة السلام، عزبة الشيخ صافي، عزبة المغاربة "، وذلك ضمن تحديث وتنفيذ المخطط العمراني الجديد في مطروح.

كما تمت إزالة المخلفات وتوسعة الشارع الموازي لخط السكة الحديد، وفتح محور مروري جديد بشكل حضاري بطول 670 مترًا، كما أزال مجلس مدينة مرسى مطروح السوق العشوائية بشارع التهريب، وسط مدينة مرسى مطروح، لإنشاء سوق حضارية، ووحدات سكنية لائقة للمواطنين، كما سيتم إنشاء محلات تجارية وتوزيعها على المستأجرين المستفيدين من السوق القديمة.

استكمالًا، تم توقيع بروتوكول تعاون بين محافظة مطروح، والبنك الأهلي المصري، والمنطقة الغربية العسكرية؛ لرفع كفاءة مساكن الكيلو 4 بتكلفة 120 مليون جنيه، حيث تم الانتهاء من المرحلة الأولى بعدد 10 عمارات، وجارٍ الانتهاء من المرحلة الثانية بنسبة 95%.

بالإضافة إلى ذلك، تم إعداد خطة تطوير مشروعات أخرى مثل: مشروع إنشاء سوق حضرية وسط المدينة وسويقة أمام السوق التجارية بمدينة سيدي براني بتكلفة 18.8 مليون جنيه، مشروع إنشاء سوق حضارية بمدينة الضبعة بتكلفة 8.3 ملايين جنيه، مشروع إنشاء سوق حضارية بسيوة بتكلفة 7 ملايين جنيه.

المـــــــوارد المائيـــــــة والـــــــري

جهود كبيرة تقوم بها الدولة لتعظيم وتنمية مواردها المائية، من خلال خطط قومية تطمح إلى الاستفادة من المتاح من تلك الموارد، وترشيد استخدامها، وتعظيم العائد منها، ورفع كفاءتها، فضلًا عن تطوير منظومة الري بما ينعكس على عمليات التنمية الشاملة والمستدامة في الدولة.

في الوقت الذي تتنامى فيه الاحتياجات المائية للدولة المصرية بصورة متسارعة نتيجة التزايد السكاني، وفي إطار محاولة تحقيق الأمن المائي لمصر، تم البدء في تنفيذ عدد من مشروعات الري العملاقة بمحافظة مطروح؛ بهدف **تحقيق التنمية المستدامة للموارد المائية**، بالإضافة إلى تطبيق سياسات مائية تحرص على تعظيم الاستفادة من كل قطرة مياه؛ نظرًا للظروف الحالية والمستجدات القومية الخاصة بمشكلة الأمن المائي.

تُولي الدولة المصرية اهتمامًا بالغًا لتعظيم وتنمية مواردها المائية، ووضع خطط قومية في سبيل الاستفادة من الموارد المتاحة، والبحث عن مصادر غير تقليدية لتحلية المياه، ومعالجة مياه الصرف الزراعي والصحي، ضمن خطة الدولة لتعظيم الاستفادة من الموارد المائية والاستخدام الأمثل للمياه في الري 2021.

سعيًا لترشيد استخدام الموارد المائية، وتحقيق العدالة في توزيع المياه، تم تنفيذ العديد من المشروعات لحفر الآبار والخزانات الأرضية وغيرهما بالمحافظة بإجمالي تكلفة بلغت 240.2 مليون جنيه، منها:

- حفر وإنشاء عدد 100 بئر جوفي إنتاجي ضمن مشروع المليون ونصف المليون فدان بمنطقة المغرة بتكلفة 24.5 مليون جنيه.
- مشروع إنشاء عدد 100 بئر إنتاجي، تم تنفيذ عدد 91 بئرًا منه فقط بتكلفة 24.5 مليون جنيه.
- إنشاء عدد 140 بئرًا إنتاجيًّا، بتكلفة 32.2 مليون جنيه.
- إنشاء عدد 150 بئرًا منها بئر واحد مراقبة، وعدد 149 بئرًا إنتاجيًّا بتكلفة 42.4 مليون جنيه.
- تطوير منظومة الري والصرف بواحة سيوة، بتكلفة 30 مليون جنيه.
- إنشاء 150 خزانًا أرضيًّا سعة 100 متر مكعب بمناطق متفرقة بمطروح، بتكلفة 30.1 مليون جنيه.
- تم التوصيل الكهربي لمحطات رفع مياه الصرف الزراعي بواحة سيوة بتكلفة بلغت 44.5 مليون جنيه.
- كما تم حفر بئر عميق بسيوة بتكلفة بلغت نحو 5 ملايين جنيه، أيضًا، تم إنشاء وتطوير وصيانة العيون الطبيعية والخزانات بمواسير pvc بتكلفة بلغت 7 ملايين جنيه.

البيئـــــــــــــــة

تحظى المشروعات البيئية في المحافظة بالكثير من الاهتمام والتأييد من قبل الدولة، وتبذل الدولة جهدًا كبيرًا في تنفيذ المخطط المتكامل لتطوير منظومة إدارة المخلفات الصلبة على مستوى الجمهورية، كما تولي الدولة اهتمامًا للمشروعات البيئية لتحسين الأوضاع الصحية للمواطنين، والحدّ من معدلات التلوث، فضلًا عن إقامة صناعة وطنية لإدارة المخلفات.

سعيًا من الدولة للمساهمة في تحسين عمليات جمع ونقل القمامة لتحسين منظومة إدارة المخلفات، التي تُعدُّ من أكثر التحديات التي تواجه المحافظة، تم إنشاء خلية دفن صحي بمنطقة مطروح، ومحطة وسيطة ثابتة مطروح، ويأتي المشروعان "ضمن البروتوكول الموقع بين وزارات البيئة والتنمية المحلية والتخطيط والتنمية الاقتصادية لعام 2020/2019.

كما تقوم المحافظة بتكثيف حملات النظافة، ورفع القمامة والمخلفات، وإزالة الأتربة من جانبي الشوارع والميادين بمراكز وقرى المحافظة بصفة دورية، وذلك في إطار تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين وتحسين البيئة العامة وخاصة مع الإقبال السياحي الكبير الذي تشهده المحافظة.

في سياق متصل، تم إطلاق برنامج رصد المياه الساحلية للبحر المتوسط والبحر الأحمر وخليجي السويس والعقبة في الفترة من يوليو 2014 حتى يونيو 2021، وهو برنامج سنوي مستمر يهدف إلى الرصد الدوري لنوعية المياه والرواسب بالبحر المتوسط والبحر الأحمر وخليجي السويس والعقبة وتحديد مصادر التلوث بها، تم تنفيذ المشروع بالعديد من محافظات الجمهورية ومنها محافظة مطروح، بتكلفة بلغت نحو 7.4 ملايين جنيه.

كما أطلقت وزارة البيئة مشروع دمج التنوع البيولوجي بالسياحة في مصر، برنامج الدعم الفني وبناء القدرات للعاملين بقطاع سياحة السفاري من أبناء واحة سيوة وذلك بالتعاون مع وزارة السياحة والآثار ممثلة في هيئة تنشيط السياحة وهيئة الآثار، بالإضافة إلى مجلس مدينة سيوة وقطاع حماية الطبيعة وجمعية أبناء سيوة.

كما تتميز المحافظة بوفرة المحميات الطبيعية فيوجد بها 3 محميات طبيعية، ومنها محمية واحة سيوة، التي تبلغ مساحتها حوالي 7.8 آلاف كيلومتر مربع. وفي إطار جهود وزارة البيئة لتطوير المحميات الطبيعية والترويج للسياحة البيئية في مصر كتجربة سياحية فريدة، تم البدء في الإعداد لدراسة تطوير منطقة الجارة بمحمية سيوة بمحافظة مطروح، وتحويلها إلى مقصد فريد للسياحة البيئية، وذلك بالتعاون مع مشروع البرنامج البيئي للتعاون المصري الإيطالي المرحلة الثالثة.

05

المرافـــــــق والشـــــبكات

شهدت البنية التحتية طفرة، خلال السنوات السبع الماضية، وهو ما أظهره التحسن الكبير في مرتبة مصر عالميًّا في مؤشر البنية التحتية بتقرير التنافسية العالمي لعام 2019؛ حيث جاءت مصر في المركز الـ 52 عالميًّا.

7 سنوات من الإنجازات

أهم المؤشرات

1.8 مليار جنيه

تكلفة تطوير طريق سيوة / مطروح عام 2021.

596 مليون جنيه

مشروع صرف صحي متكامل بالضبعة عام 2019.

188.6 مليون جنيه

تكلفة رصف ورفع كفاءة طرق داخلية بطول 177.5 كيلومترًا خلال عامي 2020/2019، 2021/2020.

1.5 مليار جنيه

تكلفة مشروعات جارٍ تنفيذها بقطاع مياه الشرب.

711.4 مليون جنيه

لتدعيم وإحلال وتجديد شبكات الكهرباء بالمحافظة.

1.3 مليار جنيه

تكلفة تحويل الطريق الساحلي جنوب مارينا بطول 10 كيلومترات عام 2019.

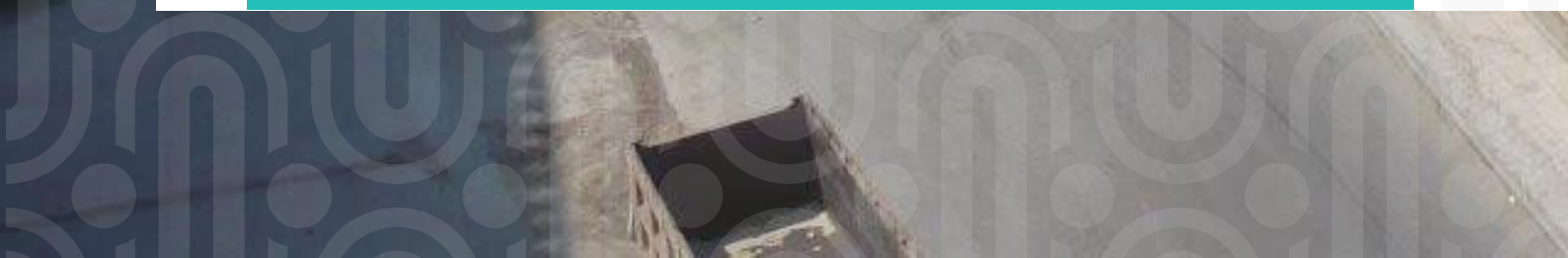

الطـــــــرق والنقـــــــل

قامـت الدولـة بنقلـة نوعيـة فـي قطـاع الطـرق والكباري بالمحافظة، ويُعدُّ ذلك خطوة عملاقة في خطة التنمية، كما يأتي اهتمام الدولة بقطاع الطـرق للحفـاظ علـى أرواح المـواطنين وتـأمين سلامتهم، ولتأمين تحركات المزارعين من أبناء هـذه المنطقـة. فـتم رصـف ورفـع كفـاءة طـرق داخليـة بطـول 85.9 كيلـومترًا، بإجمـالي تكلفـة 91.8 مليـون جنيـه فـي عـام 2020/2019، كمـا تـم رصـف ورفـع كفـاءة طـرق داخليـة بطـول 91.6 كيلومترًا، بإجمالي تكلفة 96.8 مليون جنيه في 2021/2020.

كمـا تـم إنشـاء العديـد مـن الطـرق الجديـدة والتي من أبرزها:

- الطريـق الـدولي السـاحلي (إسـكندرية - مطـروح)، حيث صدر قرار رئيس الجمهورية رقـم 508 لسـنة 2017، بتنفيذ أعمال مشروع موجهة للطريق الدولي الساحلي الإسكندرية مطـروح، حيـث تـم إنشـاء مسـار بـديل

للطريق الدولي الساحلي من تقاطعه مع طريق وادي النطرون/ العلمين حتى سيدي عبد الرحمن، ويتضمن أعمال إنشاء طريق رئيس في اتجاهين كل اتجاه 5 حارات، ويشمل أعمال الجسر الترابي، وحواجز خرسانية، ولافتات إرشادية، وتحذيرية بطول 38 كيلومترًا.

- تمت توسعة ورفع كفاءة الطريق الساحلي من مدخل الكيلو 21 سيدي كرير وحتى العلمين، وإنشاء حارة خدمة على جانبي الطريق لخدمة الكيانات القائمة، ورفع كفاءة الطريق، وبلغت القيمة الإجمالية للمشروع نحو 810 ملايين جنيه.
- طريق سيوة - الواحات البحرية: طريق أسفلتي مفرد بطول 360 كيلومترًا وعرض 11 مترًا، حيث يربط واحة سيوة بالواحات البحرية، ومحاور الوادي الجديد والقاهرة، كما أنه يربط مواقع الإنتاج بواحة سيوة بمواقع التسويق والاستهلاك بالقاهرة والمحافظات الأخرى، بالإضافة إلى تنمية الصحراء الغربية. وخلق تجمعات عمرانية جديدة (زراعية وصناعية وسياحية)، وقد بلغت التكلفة الإجمالية للمشروع نحو 970 مليون جنيه.
- محور الضبعة / روض الفرج: يعتبر من أهم المشروعات التي تم تنفيذها في السنوات الأخيرة، فهو يمثل شريان حياة جديدًا يربط شرق القاهرة بغربها، ويمتد ليصل إلى مدينة الضبعة بمطروح.
- طريق سيوة - جغبوب في ديسمبر 2016: يهدف الطريق إلى ربط منطقة سيوة وطريق الواحات البحرية / مطروح بمنطقة جغبوب على الحدود الدولية الغربية مع ليبيا الشقيقة، وليكون بديلًا عن استخدام الطرق والمدقات الوعرة، وكذلك لتسهيل حركة النقل والتجارة بين البلدين الشقيقين. ويبلغ طول الطريق 90 كيلومترًا، بعرض 24 مترًا، وقد بلغت التكلفة الإجمالية للمشروع 713 مليون جنيه.

- تنفيذ طريق الجارة / سيوة: بطول 96 كيلومترًا ، وقد بلغت التكلفة الإجمالية للمشروع 212 مليون جنيه، لتصبح قرية "جارة أم الصغير"، من النقاط المهمة، بعد ربطها بطريق سيوة ومطروح، لتكون مثلثًا تنمويًا جديدًا في المنطقة الغربية.
- إنشاء محور منخفض القطارة: تم إنشاء محور منخفض القطارة / السلوم من الطريق الدائري الإقليمي حتى مدينة الضبعة بطول 270 كيلومترًا في ديسمبر 2014.
- رصف طريق سيدي براني - السلوم من الكيلو 140 إلى الكيلو 165 مطروح (مرحلة أولى) بطول 25 كيلومترًا وبتكلفة 15 مليون جنيه.
- ثم تنفيذ المرحلة الثانية من الكيلو 165 إلى الكيلو 190 مطروح بطول 25 كيلومترًا، وبتكلفة 74 مليون جنيه.
- تنفيذ ازدواج طريق سيوة الخرساني؛ حيث يجري العمل على تنفيذ أكبر طريق خرساني، هو الأول من نوعه بمنطقة الساحل الشمالي الغربي، بتكنولوجيا الرصف الخرساني الحديثة، لازدواج طريق سيوة - مرسى مطروح، بطول 310 كيلومترًا، بتكلفة تقديرية تبلغ نحو 3 مليارات جنيه.
- البدء في تطوير طريق سيوة / مطروح، لازدواجه إلى طريقين أحدهما خرساني، والآخر أسفلتي، وذلك بطول 300 كيلومترًا، وعرض 16 مترًا بتكلفة 1.8 مليار جنيه.
- تحويل الطريق الساحلي جنوب مارينا بطول 10 كيلومترات عام 2019 بتكلفة بلغت 1.3 مليار جنيه، بالإضافة إلى هذه الجهود، تم إنشاء عدة مشروعات بميناء السلوم وهي: طريق من ميزان الجهة الشرقية لساحة النقل، بتكلفة إجمالية بلغت نحو 3.5 ملايين جنيه

وإنشاء منظومة ميكنة لنظام الدفع للبوابات بتكلفة إجمالية بلغت نحو 6 ملايين جنيه.

كما تم إنشاء سور وعدد 10 أبراج حراسة وعدد 10 أعمدة هاي ماست بتكلفة إجمالية بلغت نحو 19 مليون جنيه، إنشاء بلاطات خرسانية بساحات النقل بتكلفة إجمالية بلغت نحو 13 مليون جنيه، توفير ساحات انتظار، وتطوير منطقة القوس، وأعمال عزل الأسطح لمنشآت الميناء بتكلفة إجمالية بلغت نحو 13 مليون جنيه، تركيب منظومة كاميرات مراقبة بتكلفة إجمالية بلغت نحو 11 مليون جنيه.

سعيًا من الدولة في تيسير الحركة المرورية، والتخفيف من حدة الاختناقات التي تعاني منها الطرق، تم تنفيذ العديد من الكباري ومنها:

- كوبري فوكه: تم إنشاء وافتتاح كوبري أعلى مزلقان فوكه طريق الإسكندرية / مطروح حيث يبلغ طول الكوبري 3 آلاف متر، وعرضه 26 مترًا، وتم الانتهاء منه في أغسطس 2014.
- جارٍ العمل على تنفيذ كوبري تقاطع مطار العلمين مع سكة حديد الإسكندرية / مطروح.
- جارٍ إنشاء كوبري أعلى السكة الحديد بمنطقة عزبة السلام، بمدينة مرسى مطروح، ويأتي تنفيذ هذا الكوبري بعد استجابة المحافظة، للأهالي بإنشاء كوبري علوي، ليربط عزبة السلام مع شارع المحطة، ووسط مدينة مرسى مطروح والعزبة السودانية. وتبلغ تكلفة كوبري المشاة العلوي 13 مليون جنيه، ومن المقرر إغلاق جميع الفتحات غير المؤمنة لعبور القضبان في المناطق السكنية، حرصًا على سلامة المواطنين عند الانتهاء من الكوبري، وتم وضع حجر الأساس في ديسمبر 2020.

ختامًا، فإن تطوير الطرق والكباري في المحافظة اتخذ مسارًا إيجابيًّا نحو التنمية؛ فقد ارتفع عدد أطوال الطرق المرصوفة في عام 2020/2019 إلى 7.3 آلاف كيلومتر مقارنة بـ 5.2 آلاف كيلومتر في عام 2014/2013.

الاتصـــالات وتكنولوجيـــا المعلومات

في إطـار توجـه الدولـة المصـرية نحـو التحـول الرقمـي، كأولويـة وطنيـة فرضـتها المتغيـرات التكنولوجيـة الجديـدة، ووفقـا للرؤيـة المصـرية 2030؛ بهــدف تعزيــز تنميــة البنيــة التحتيــة لتكنولوجيا المعلومـات والاتصالات والخـدمات الرقميـة، ورفـع جـودة الخـدمات التـي تقـدمها، وتـوفير الـدعم لعمليـة صـناعة القـرار، وإيجـاد حلول للقضايا التي تهم المجتمع، تسعى وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالتعاون مع محافظـة مطـروح إلـى تنفيـذ عـدة مشـروعات وبـرامج لتمكين المحافظـة مـن تحقيـق التحـول الرقمي، إلى جانب بناء قدرات الشباب من أبناء المحافظة.

فــي نــوفمبر 2020، أطلقــت وزارة الاتصــالات وتكنولوجيـا المعلومـات مبـادرة تـدريب شـباب الخــريجين علــى أحــدث تكنولوجيــات التحــول الرقمي لتأهيلهم لسوق العمل، وذلك في إطار تنفيـذ اسـتراتيجية مصـر الرقميـة والعمـل علـى نشر وتعزيز الثقافة الرقمية لدى المواطنين بما يحقق الشمول الرقمي "مجتمع رقمي تفاعلي"، وتتضـمن المبـادرة أكثـر مـن 30 تخصصًـا فـي مجــال الاتصــالات وتكنولوجيــا المعلومــات، تسـتهدف تأهيـل شـباب الخـريجين لسـوق العمل، والمضي قدمًا في التوسع في استخدام التكنولوجيـا الحديثـة والرقمنـة، وكـذلك اعتمـاد أساليب ونظم الإدارة والتقنيات الحديثة، الجدير بالـــذكر أن وزارة الاتصـــالات وتكنولوجيـــا المعلومـات سـتتحمل تكلفـة العمليـة التدريبيـة بالكامل.

وقد شارك محافظ مطروح في فعاليات مؤتمر دور التحول الرقمي في تطوير التعليم والتدريب، فــي مــارس 2021، ويــأتي المــؤتمر اســتجابة لمسـتجدات عصـرنا الحـالي، وتأكيـدًا لأهميـة الجانـب العلمـي والتطبيقـي فـي مجـال التحـول الرقمــي، والاســتفادة مــن التقنيــات الحديثــة وتطبيقاتهـا الخدميـة الجديـدة، مـع تـوفير كـل البيانات التي من خلالها يتم تبسيط الإجراءات من أجل تحسين الخدمات.

وهو ما يشير إلى اهتمام المحافظة منذ البداية لمواكبة جهود الدولة المصرية للإسراع في التحول الرقمي واستكمال مد البنية التحتية لشبكات التحول الرقمي، وربطها بجميع الجهات الحكومية والعامة بمطروح، مع التنسيق الدائم والمستمر مع وزارة الاتصالات؛ لاستكمال باقي المناطق خاصة النائية والبعيدة بالمحافظة كحق للمواطن، واستجابة لمتطلبات المرحلة الحالية، خاصة في ظل ظروف استثنائية مع جائحة كورونا، والضرورة الملحَّة للتعليم عن بُعد، والعمل على توفير الإمكانات اللازمة، والشبكات داخل مدن المحافظة.

بالإضافة إلى التدريب المكثف للعاملين بديوان عام المحافظة والأجهزة التنفيذية والخدمية ومراكز المدن على كيفية إدارة المنظومة والعمل عليها، ومتابعة سير العمل، شهدت محافظة مطروح توقيع عدد من بروتوكولات التعاون بين الأكاديمية العربية وعدد من المؤسسات والشركات.

وفي أكتوبر 2021، اعتمد المجلس الأعلى للجامعات مركز التدريب على تكنولوجيا المعلومات بجامعة مطروح، حيث نجح المركز في استيفاء متطلبات الاعتماد، وتوافر أحدث إصدارات الحاسب الآلي والخوادم، وتزويدها بكابلات الإنترنت للتدريب والامتحانات الإلكترونية.

ويُعدُّ مركز التدريب على تكنولوجيا المعلومات أحد مراكز تطوير الأداء بالجامعة؛ ويهدف المركز إلى تقديم دورات تدريبية في أساسيات التحول الرقمي، بما يتماشى مع رؤية مصر 2030، وتوجهات الدولة نحو تفعيل استراتيجية التحول الرقمي بالجامعات، وقد تم تدريب 300 متدرب بالفعل، وحصلوا على شهادات التحول الرقمي من السادة أعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا.

الكهرباء والطاقة

تمثل الطاقة الكهربائية العامل الرئيس في تقدم الشعوب وتنميتها الحضارية، وفي إطار خطة الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تبذل الدولة جهدًا كبيرًا في سبيل تلبية احتياجات المواطنين من الطاقة الكهربائية.

ولهذا أقامت الدولة عدة مشروعات بقطاع الكهرباء في محافظة مطروح، فتم إصدار قرار رئيس الوزراء رقم 1476 لسنة 2015، بالموافقة على إعادة تخصيص بعض المساحات من الأراضي المملوكة للدولة، لصالح وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة لاستخدامها في مشروعات توليد الكهرباء من الفحم (وادي الحمراوين، سفاجا، رأس غارب، محافظة البحر الأحمر، سيدي شبيب - محافظة مطروح)، فقد تم تنفيذ 8 مشروعات ضخمة بتكلفة وصلت إلى 2.7 مليار جنيه، بالإضافة إلى إنشاء محطة الطاقة الشمسية بتكلفة إجمالية بلغت 25 مليون دولار.

ومن أبرز تلك المشروعات:

- إنشاء خط برج العرب الترفيهية - مطروح جهد 500 كيلوفولت بطول 252 كيلومترًا؛ لتأمين التغذية الكهربية بمطروح بتكلفة إجمالية 1.5 مليار جنيه.
- إنشاء محطات محولات جديدة (الضبعة - شرق مطروح - المراسى) بإجمالي سعة 240 ميجا فولت أمبير بتكلفة 757 مليون جنيه.
- إنشاء لوحات توزيع كهرباء جديدة في مناطق (سيد مختار - سيوة - النجيلة - رأس الحكمة - الحمراء - الضبعة) بتكلفة إجمالية 185 مليون جنيه.
- تدعيم وزيادة قدرة محطات محولات بعدد 7 محطات (العميد - العلمين - الحمرا - الألبان - الرئيسية - براني - النجيلة) بزيادة السعة من 564 إلى 1210 ميجا فولت أمبير بتكلفة 100 مليون جنيه.
- إنشاء موزع جرجوب بالنجيلة بتكلفة إجمالية بلغت 68 مليون جنيه.
- رفع كفاءة الخطوط القائمة مطروح - العميد ومطروح - السلوم جهد 220 كيلوفولت خط الربط مع الدولة الليبية الشقيقة بتكلفة 50 مليون جنيه.
- تدعيم إنتاج الكهرباء بسيوة بتكلفة إجمالية 45 مليون جنيه، كما تم تنفيذ محطة كهرباء بالطاقة الشمسية، التي تعد أول محطة توليد كهرباء بالطاقة الشمسية في سيوة.

بالإضافة إلى هذه الإنجازات جارٍ إنشاء محطة الضبعة النووية بمدينة الضبعة لتوليد الكهرباء؛ حيث تم توقيع عقد تنفيذها مع الجانب الروسي، وتتضمن 4 مفاعلات نووية من الجيل الثالث المطور، والذي يتميز بارتفاع معدلات الأمان، وبساطة التصميم، وانخفاض التكاليف، والعمر الافتراضي الكبير الذي يصل إلى أكثر من 60 عامًا مقارنة بالمحطات الحرارية.

والتي يقدر العمر الافتراضي لها نحو ثلاثة أعوام، حيث تصل الطاقة الإنتاجية للمفاعل الواحد إلى 1200 ميجاوات، ومخطط تنفيذ المحطة ودخول الوحدة الأولى الخدمة بحلول عام 2024.

وسيتم تشغيلها طبقا لمعايير أمان صارمة على صعيدي البيئة والأمان النووي، حيث تم تصميمها لتقاوم خطأ المشغل البشري مع إنشاء وعاء الاحتواء الخرساني ليتحمل اصطدام طائرة تجارية بوزن 400 طن وبسرعة 150 مترًا في الثانية.

كما تم تدعيم وتجديد شبكات الكهرباء الداخلية بالمحافظة بتكلفة بلغت 711 مليون جنيه.

في هذا الإطار، تم إصدار قرار محافظ مطروح رقم 374 لسنة 2015، بتخصيص قطعة أرض للهيئة العامة للأبنية التعليمية لإنشاء مدرسة ثانوية صناعية تأهيلًا لمحطات الطاقة النووية بالضبعة بمركز ومدينة الضبعة.

كما تم إصدار قرار رئيس الجمهورية رقم 406 لسنة 2014، بالموافقة على إعادة تخصيص قطعة أرض بمساحة 2300 فدان لاستغلالها في إقامة تجمع عمراني سكني لأهالي منطقة الضبعة وللعاملين بالمحطة النووية لتوليد الكهرباء للأغراض السلمية.

ومخطط تنفيذ عدد 79 مشروعًا لمد وتدعيم شبكات كهرباء واستكمال مشروعات إنارة التجميعات بمراكز ومدن المحافظة، واستكمال أعمال الإنارة بمركز الضبعة، والطاقة الشمسية بمركز براني والسلوم خلال خطة العام 2021/2020.

كما تسعى الدولة إلى تطبيق كل السياسات التي من شأنها الارتقاء بقطاع الكهرباء والطاقة المتجددة، حيث تعد الطاقة الكهربائية من أهم العوامل المباشرة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر.

نتيجة لتلك الجهود، بلغ عدد المشتركين بالكهرباء 262 ألف مشترك في عام 2020، مقارنة بـ 174.2 ألف مشترك في عام 2014.

إجمالي عدد المشتركين بشبكة الكهرباء بالمحافظة خلال عامي 2014 و2020

(ألف مشترك)

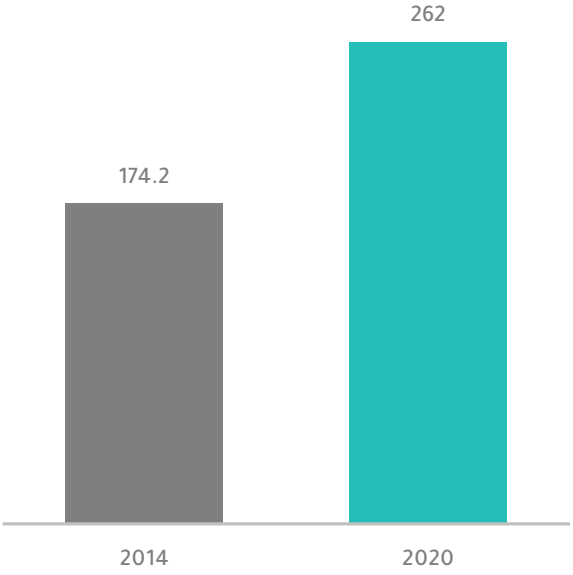

المصدر: وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة.

كما بلغ إجمالي كمية الكهرباء المستهلكة للإنارة نحو 992 مليون كيلووات في الساعة في عام 2020، مقارنة بـ 329.1 مليون كيلووات في الساعة عام 2014.

إجمالي كمية الكهرباء المستهلكة للإنارة بالمحافظة خلال عامي 2014 و2020

(مليون كيلووات في الساعة)

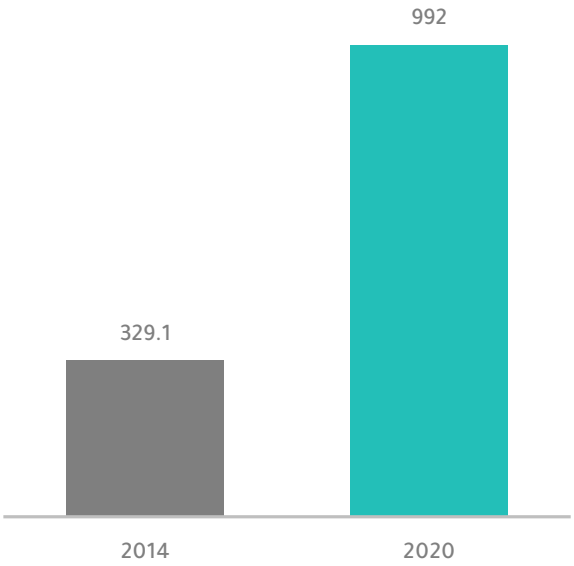

المصدر: وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة.

مياه الشرب والصرف الصحي

الماء سر الحياة، وحيثما وجدت المياه وجد التعمير والبناء والاستقرار والتقدم، من هنا تسعى الدولة بجميع الوسائل لتوفير حياة كريمة لأهالي محافظة مطروح، والسير بخطى سريعة لتنفيذ مشروعات عملاقة يشعر بها المواطن، وأول هذه المقومات هو توفير مقومات مياه نظيفة نقية لجميع المنازل والوحدات السكنية في جميع المناطق.

تُعدُّ محافظة مطروح إحدى المحافظات التي شهدت خلال الفترة الأخيرة تنفيذ عدد كبير من المشروعات التنموية والخدمية، في جميع المدن والمراكز، والتي تتعلق بمشروعات مياه الشرب والصرف الصحي، والإسكان الاجتماعي وغيرهما من المشروعات. وقد أدت هذه المشروعات إلى ارتفاع نسبة الأسر المصرية المتصلة بالشبكة العامة لمياه الشرب بمحافظة مطروح إلى 74% وفقًا لتعداد عام 2017.

قامت الدولة في قطاع مياه الشرب، بمشروعات ضخمة بتكلفة بلغت 1.4 مليار جنيه و6 ملايين يورو، من أبرزها:

- تحلية مياه البحر لتغذية مدينة مرسى مطروح بمياه الشرب النقية بتكلفة نحو 110 ملايين جنيه، و6 ملايين يورو.
- الخطوط الناقلة لمياه محطة تحلية مياه الضبعة، حتى رافع غزالة الساحلي بتكلفة نحو 226 مليون جنيه.
- تحلية مياه البحر بمدينة الضبعة طاقة 40 ألف متر مكعب في اليوم قابلة للتوسع حتى 80 ألف متر مكعب في اليوم.

وحلًا لمشكلة نقص المياه، لخدمة المناطق غير المخدومة، تم تنفيذ مشروع توسعات محطة تحلية كليوباترا بطاقة 3 آلاف متر مكعب في اليوم، تم تنفيذه في عام 2015/2014، بتكلفة 26 مليون جنيه، ومحطة تحلية مياه البحر بالرميلة 2 بطاقة 24 ألف متر مكعب في اليوم، بتكلفة 140 مليون جنيه، في عام 2016/2015، وإنشاء شبكة مياه الإمام مالك، حتى سملا، بتكلفة 5.6 ملايين جنيه.

- كما تم إمداد محطة تحلية النجيلة بمصدر دائم للكهرباء، بتكلفة 8.2 ملايين جنيه، وإمداد محطة تحلية السلوم بمصدر دائم للكهرباء، بتكلفة 9.9 ملايين جنيه؛ بهدف تغذية المحطة بالطاقة الكهربائية.
- وفي عام 2017/2016، تم إحلال وتجديد الخط الناقل الساحلي قطر 1000 مليمتر، بتكلفة 10 ملايين جنيه؛ بهدف تحسين مستوى الخدمة وتقليل مشكلات الشبكة، وتم تدعيم شبكة المرحلة الثانية بوصلات فرعية لخدمة التجمعات السكنية (عزبة الشيخ عطيوة - عزبة الحاج علي) بمدينة مطروح، بتكلفة 10 ملايين جنيه؛ بهدف خدمة القرى غير المخدومة.

- كمـا تـم إنشـاء محطـة رفـع وخـزان 2000 متر مكعب على الطريق الدائري لتغذية شبكة المدينة مع رفع كفاءة محطة تحلية النجيلة، في أبريل 2018، بتكلفة 9.5 ملايين جنيه، وتم رفع كفاءة محطات تحلية مياه (كليوباترا - النجيلة - براني - السلوم)، بتكلفة 10 ملايين جنيه؛ بهدف رفع الكفاءة وتحسين مستوى الخدمة.
- تم إنشاء خط الطرد المزدوج من المحطة الرئيسة 2 إلى محطة المعالجة، بتكلفة تصل لـ 170 مليون جنيه، في أغسطس 2019؛ بهدف استيعاب تدفقات مياه الصرف، وتم إنشاء محطة رفع (جبريل - كليوباترا) وخزان سعة 3 آلاف متر مكعب، في مارس 2020، بتكلفة تصل لـ 19 مليون جنيه؛ بهدف خدمة المنطقة بمياه الشرب.
- بالإضافة إلى هذه الجهود، جارٍ تنفيذ مشروعات أخرى بتكلفة إجمالية تبلغ نحو 1.5 مليار جنيه، منها، محطة تحلية مياه البحر طاقة 135/60 ألف متر مكعب في اليوم شرق مطروح بتكلفة 1.4 مليار جنيه، ومحطة تحلية مياه البحر بمدينة سيدي براني طاقة 2 ألف متر مكعب في اليوم بتكلفة 66 مليون جنيه، وإنشاء عدد 4 خزانات استراتيجية بمدينة مطروح بتكلفة نحو 92 مليون جنيه.

أما عن **قطاع الصرف الصحي**، قامت المحافظة بمشروعات ضخمة بتكلفة قدرها 2.3 مليار وهي:

- مشروع الصرف الصحي بمدينة الضبعة طاقة 14 ألف متر مكعب في اليوم، بتكلفة 596 مليون جنيه، بهدف تقديم خدمات الصرف الصحي لأهالي المدينة عام 2019.
- مشروع صرف صحي متكامل بمدينة الحمّام طاقة 4000 متر مكعب في اليوم، بتكلفة 320 مليون جنيه.

- توسعات محطة معالجة الصرف الصحي بمطروح بتكلفة 395 مليون جنيه، وتم الانتهاء منها عام 2019.
- مشروع الصرف الصحي للإسكان الاجتماعي بمدينة الحمَّام بتكلفة 15مليون جنيه؛ ويهدف المشروع إلى توفير خدمات الصرف الصحي والمياه لخدمة أهالي المدينة.
- مشروع الصرف الصحي المتكامل لمدينة سيوة، بتكلفة 564 مليون جنيه، في سبتمبر عام 2019.
- مشروع صرف صحي مطروح (المرحلة الثانية) بتكلفة 210 ملايين جنيه، صرف صحي (شبكات - خطوط طرد - محطات رفع).
- مشروع صرف صحي مرسى مطروح (المرحلة الثالثة)، بتكلفة 235 مليون جنيه، في أكتوبر 2020.
- إنشاء عدد (3) محطات رفع وشبكات انحدار وخطوط طرد،، في أكتوبر 2020.
- بالإضافة إلى هذه الجهود، جارٍ تنفيذ مشروعات أخرى، بتكلفة إجمالية تبلغ نحو 1.7 مليار جنيه.
- جارٍ أيضًا تنفيذ وتصميم صرف صحي بالمناطق المحرومة من خدمة الصرف الصحي بنطاق المرحلة الثانية والثالثة بمدينة مرسى مطروح بتكلفة 220 مليون جنيه بنسبة تنفيذ 10%.

وتسعى الدولة من خلال هذه المشروعات إلى تحقيق 5 محاور رئيسة بقطاع مياه الشرب والصرف الصحي، وهي: تقليل الفاقد، ورفع ضغوط المياه، وإحلال وتجديد الشبكات، ورفع كفاءة الخدمة المقدمة للمواطنين، واستخدام تكنولوجيات مختلفة لتوصيل خدمات الصرف الصحي للمناطق الريفية.

ونتيجة لهذه الجهود المبذولة من قِبَل الدولة، لخدمة سكان محافظة مطروح، فقد وصل عدد الأسر المتصلة بالصرف الصحي إلى 90 ألف أسرة وفقًا لتعداد عام 2017.

7 سنوات من الإنجازات

محافظة مطروح

EFQM®

مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري

1 ش مجلس الشعب - قصر العيني - القاهرة - مصر | رقم بريدي: 11582 | ص.ب: 191 مجلس الشعب
تليفون: 27929292(202) - فاكس: 27929222(202) | info@idsc.net.eg www.idsc.gov.eg